شرح لمعة الإعتقاد

الإمام موفق الدين بن قدامه المقدسي

رحمه الله تعالى ٥٤١ - ٦٢٠ هـ

جمع وإعداد

الشيخ

عبد الله الغليفي

رحمة الله

دار القران

مكة المكرمة

شرح لمعة الإعتقاد

الهادي إلى سبيل الرشاد

الإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه المقدسي

رحمه الله تعالى

٥٤١ – ٦٢٠هـ

جمع وإعداد

عبد الله بن محمد الغليفي

رحمه الله

غليفة – مكة المكرمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَّداً عبده ورسوله.

أما بعد: فسنبدأ -إن شاء الله تعالى- شرح رسالة من رسائل السلف رحمهم الله تعالى في العقيدة ألا وهي رسالة: (لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد) للإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى.

فهذه الرسالة الموسومة بلُمعة الاعتقاد من نبذ العقيدة؛ يعني من متونها المختصرة، وقد ضمّت مباحث الاعتقاد، وأثنى عليها العلماءُ بعد الموفَّق رحمه الله تعالى، وهي حقيقةٌ بأن تفصل كلماتها وجُملها، وأن تُبين مباحثُها بشيء من التفصيل، بحول الله تعالى وقوته

نسأل الله أن ينفع بها من كتبها ، ومن شرحها ، ومن جمعها وعلق عليها ونشرها

إنه ولى ذلك والقادر عليه

وصلى الله على نبينا مُحَّد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين

المقدمة

فلما كان بحثُ هذا الكتاب في الاعتقاد، وفي تنزيه الله جل وعلا، وما يستحقه جل وعلا، وهذا أعلى وأعظم ما في مباحث الاعتقاد، ضمّن هذه الخطبة الثناء على الله جل وعلا، وذِكر استواءه جل وعلا على عرشه، وذِكر علمه جل وعلا واحاطته بكل شيء، وذَكر أنه جل وعلا موصوف بما وَصف به نفسه، وغير ذلك مما بيَّنه في هذه الخطبة، وأمّا خطبة الحاجة المشهورة التي وردت في حديث ابن مسعود وغيره، مِن أن النبي (كان يقول بين يدي حاجاته "إن الحمد لله نحمده ونستعينه..." إلى آخره، فهذه مشروعةٌ بين يدي الحاجات وكثيرا ما كان يقولها عليه الصلاة والسلام، ولكن ليس هذا أمرا مطَّردا، ولهذا أهل العلم تارة يبدؤون كتبَهم وخطبهم ومؤلفاتهم بتلك الخطبة المعروفة بخطبة الحاجة، وتارة يجعلون خطبهم مذكورة بما يريدون ذكره في خطبتهم أو مؤلفهم أو رسالتهم، وهذا هو الذي أسلفتُ لك أنه يسمى براعة الاستهلال، ولهذا يجتهد أهل العلم في الابتداء بمثل هذا اللفظ العظيم الموجز الذي يدلّ على المراد، بل ويتنافس العلماء في أن يُضمِّنوا صدور خطبهم لكتبهم ولغيرها ما يريدون إيضاحه في كتبهم أو في خطبهم ونحو ذلك.هذه المسألة الأولى .

المسألة الثانية أن مباحث الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة مبنية على شرح أصول الإيمان الستة؛ ألا وهي الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله تعالى؛ فالإيمان بالله يشمل الإيمان بأنه جل وعلا واحد في إلهيته مستحق للعبادة دونما سواه، والإيمان بأسمائه

جل وعلا وصفاته، وأنه واحد في أسمائه وصفاته لا شبيه له ولا مثيل في أسمائه وصفاته، وهذا البحث -أعني الكلام على الإيمان بالله- لم يكن في أول الإسلام -يعني في القرون الأولى-؛ لم يكن ثَمَّ حاجة إلى إفراد الكلام عن توحيد الألوهية بخصوصه؛ وإنما كانوا يكتفون بالإجمال فيه لأجل عدم وقوع الشرك في هذه الأمة وعدم ظهوره، فكانت جُل مباحث الاعتقاد فيما يتصل بمبحث الإيمان بالله عن الأسماء والصفات، وغيرُها يُعرض له بشكلٍ من الإجمال، لكن لما ظهر الشركُ وفشى كان لزاما أن يفرد هذا بالتصنيف، ولهذا لا تجد في مباحث الاعتقاد التي في هذه الرسالة الكلام مفصلا عن توحيد العبادة وعن توحيد الالهية بما اعتنى به العلماء من بعد، وإنما تجد الكلام مفصلا في مباحث توحيد الأسماء والصفات، وهذا لأجل الحاجة إليه في زمن تأليف مثل تلك الرسالة، فكلَّما كانت حاجة العباد إلى إيضاح أمر أكثر كلما اعتنى به أهل العلم، وأظهرُ إذن كتبُ توحيد الإلـهية توحيد العبادة مثل كتاب التوحيد، وكشف الشبهات، وثلاثة الأصول ونحوها من الكتب هذه فيها بيان لتوحيد الإلهية الذي هو أحد مباني العقيدة في ركنه الأول وهو الإيمان بالله. ثم يذكر الإيمان بالملائكة والكتب والرسل -كما سيأتي إيضاحه إن شاء اللهُ تعالى-، ثم الإيمان باليوم الآخر وهذا يدخل فيه الإيمان بالغيبيات، إذا أتى أهل العلم للكلام على اليوم الآخر والإيمان به فإنهم يذكرون الكلام على الغيبيات وما يجب على المسلم اعتقاده فيها، وطريقة أهل السنة والجماعة فيها المخالِفة والمنابِذة لطرق أهل الزيغ والضلال والبدعة، ثم الإيمان بالقدر خيره وشره، فإذا تم بيان أركان الإيمان الستة ذكروا ما يتبع ذلك من أمور الاعتقاد التي اعتنى بها أهل السنة والجماعة؛ وهي في

أصلها ليست من مسائل الاعتقاد، لكنها أُدرجت في مسائل الاعتقاد لأجل الحاجة إليها من جهة أن أهل السنة والجماعة خالفوا فيها أهل الزيغ والضلال وأهل البدعة والفرقة؛ من مثل الكلام في الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، ومن مثل الكلام في أمهات المؤمنين جميعا على المؤمنين بعامة، ومن مثل الكلام في الإمامة وما يجب من طاعة أولي الأمر في المعروف، وأن الإمامة واجبة، وأن البيعة للإمام الذي بُويع أنها متعيِّنة، ولا يجوز الخروج على الأئمة بجورهم وتجب الصلاة خلفهم والجهاد معهم، ونحو ذلك من مباحث الإمامة التي خالف بها أهل السنة والجماعة الخوارج والمعتزلة ومن شابههم، كذلك يذكرون من مباحث الاعتقاد مثل المسح على الخفين، وذلك مخالفة لمن لا يرى المسح على الخفين، كذلك يذكرون في مباحث الاعتقاد كرامات الأولياء وما يُجري الله على أيديهم من أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات كما هو معلوم ويبسطون ذلك لأجل وجود من يُخالف في الأولياء وفي كراماتهم من جهة إنكارها تارة كما فعلت المعتزلة، ومن جهة الغلو في الأولياء حتى جعلتهم طائفة فوق منزلة الأنبياء، وهكذا مسائل الأخلاق تُذكر ضمن مسائل اعتقاد أهل السنة والجماعة.

إذن فمعتقد أهل السنة والجماعة يشمل هذه الأمور جميعا، وليس معتقد أهل السنة والجماعة خاص بالاعتقاد في الله جل وعلا وأسمائه و صفاته واليوم الآخر والقدر كما قد يُظن؛ بل معتقد أهل السنة والجماعة يشمل هذا جميعا، لأنه به فارقوا أهل البدع والزيغ الذين يردُّون النصوص، ولا يلتزمون بالسنة، ولا يخضعون لها ويحكِّمونها على أنفسهم تحكيما تاما، وبهذا التوجّه تميَّز أهل السنة بأنهم يعظمون السنة ويعظمون أهلها، وينبذون من

خالفها أو خالف أئمتها.

متن اللمعة من أقدم متون العقيدة وقد يُعد أول المتون النثرية المعتمدة عند الحنابلة، ولكن العجيب هو عدم توفر الشروح لهذا المتن المفيد المهم ,واهتم العلماء بشروحه متأخرا .

ومن أفضل الشروح التى وقفت عليها ومنها أستفدت وأخذت هذا الشرح

١- شرح الشيخ عبدالرحمن بن صالح المحمود وهو شرح مسموع ومطبوع

٢- شرح الشيخ المحقق صالح آل الشيخ

٣- شرح الشيخ على الخضير المسمى بالزناد

٤- شرح الشيخ يوسف الغفيص

٥- شرح الشيخ بن جبرين رحمه الله ورضى عنه

٦- شرح الشيخ بن عثيمين رحمه الله ورضى عنه

٧ - شرح الشيخ صالح الفوزان

٨- شرح الشيخ أحمد الحازمى

٩- شرح الشيخ عبد العزيز الراجحى

١٠- شرح الشيخ وسيم فتح الله

وقد كثرت شروح اللمعة فى زماننا وأهتم بها العلماء وطلاب العلم شرحا وتعليقا وتحقيقا واختصارا ولا يغني شرح عن شرح ، فلكل طريقته ومنهجه في الشرح وعليك بالهمة العالية لكي تطالع كل الشروح فلا يخلوا كتاب ولا شرح من فائدة المهم إخلاص النية فى طلب العلم لرفع الجهل عن نفسك أولا والتجرد لقبول من الهوى والتعصب والكبر والتعالم وهذه الآفات

المهلكة للقلب فعليك بالإخلاص والتجرد فى طلب الحق حتى توفق إليه وتستفيد منه .

وكان عملى فى هذا الكتاب الجمع بين تلك الشروح واستخراج الفوائد والفرائد وتقريب المتن حتى يستفيد منه طالب العلم المحقق مع شرح لبعض الأسماء والصفات الواردة فى المتن حتى يعلم المسلم كيف يتعبد لله بتوحيد الذات فليس المقصود من توحيد الأسماء والصفات أن يحصى الطالب اسماء الله ويحفظها ويرددها وإن كان هذا من معانى الإحصاء .

ولكن المقصود والأهم هو كيف نتعبد الله بأسمائه كيف نتعبد الله باسمه الرحمن كيف نتعبد لله باسمه الرقيب هذا هو المقصود من دراسة الأسماء والصفات نتعرف من خلالها على هذا الإله العظيم الكريم الحليم هذا مما خلقنا له فيجب على المسلم يجب على طالب العلم ألا يغفل عما خلق له وهو تحقيق العبودية لله رب العالمين وحده لاشريك له نسأل الله الكريم أن يوفقنا فى هذا الشرح لبيان معنى العبودية الحق وربط قلوب العباد بالله الرحمن الرحيم

كما نسأله سبحانه أن يوفقنا لطاعته ويجعل عملنا فى رضاه

وأن يجعلنا من أنصار دينه وسنة نبيه وعباده الموحدين

وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم

عبد الله بن مُحَمَّد الغليفى

غليفة – مكة المكرمة

نبذة عن مؤلف لمعة الاعتقاد

هو عبد اللَّه بن أحمد من ذرية عمر بن الخطاب ، وهو قرشي عدوي ، ولد قبيل منتصف القرن السادس تقريباً عام ٥٤١هـ ، وتوفي عام ٦٢٠هـ ، وولد في فلسطين وعاش في دمشق في الشام .

مؤلف هذه الرسالة هو الإمام الفقيه أبو مُحَمَّد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن مُحَمَّد بن قدامة المقدسي الحنبلي الصالحي، وهذا الإمام اشتهر لدى العلماء بأنه صاحب (المغني) ؛ لأن كتابه (المغني) في الفقه يعتبر أوسع موسوعة في مذاهب العلماء وأقاويلهم في مسائل الشريعة الإسلامية؛ فإنه جمع رحمه الله تعالى في هذا الكتاب العظيم الفريد في بابه بين ذكره لأقاويل الصحابة وأقاويل كبار التابعين وتابعيهم، ثم أيضاً ذكره لأقوال الأئمة الأربعة: الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد، بل وكبار أصحابهم رحمهم الله تعالى، وأيضاً استقصى رحمه الله تعالى الروايات داخل مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

ثم إنه أيضاً اعتمد على ذكر الأدلة والتعليلات التي ذكرها الفقهاء، ثم لم يترك أيضاً الخلاف هكذا، وإنما أخذ رحمه الله تعالى يرجح ما يراه راجحاً، فصار كتابه الذي طبع في مجلدات عديدة موسوعة من أهم موسوعات الفقه الإسلامي، ومرجعاً من أهم المراجع لدى العلماء من بعده وإلى عصرنا الحاضر، ومن ثَمّ اشتهر رحمه الله تعالى بأنه صاحب (المغني) ، فكأن شهرة كتابه (المغني) غطت على اسمه رحمه الله تعالى، فإذا قيل: صاحب (المغني) انتقل هذا التعريف إلى هذا الإمام الجليل باختصار.

هذا الإمام الجليل ولد سنة (٥٤١هـ) بفلسطين، ببلدة تسمى جماعيل قرب نابلس، وتوفي رحمه الله تعالى سنة (٦٢٠هـ) .

وأقول: إن هذا العالم الجليل تميز فوق تميزه العلمي بمثل كتابه (المغني) بمختصراته الأخرى في الفقه، ككتابه (المقنع) الذي يعتبر للمتوسطين، و (الكافي) وهو فوق ذلك، وأيضاً مثل كتابه (العمدة) للمبتدئين، إضافة إلى كتابه (روضة الناظر في أصول الفقه) وهو كتاب مشهور، وغير ذلك من رسائله وكتبه، ومنها هذا الكتاب الذي سنبدأ دراسته في هذه الدروس المتوالية إن شاء الله تعالى.

وأقول: إن هذا العالم الجليل فوق كونه عالماً بارعاً مصنفاً كان أيضاً إماماً مجاهداً، فقد اشتهر رحمه الله تعالى بمشاركاته في الجهاد في سبيل الله مع صلاح الدين الأيوبي هو وجماعته المقادسة من إخوانه وأبناء عمومته رحمهم الله تعالى، فإن هذه الأسرة كانت مع صلاح الدين الأيوبي رحمه الله تعالى في جهاده، وشارك في المعارك التي دارت سنة (٥٨٣هـ) لقتال الصليبيين وتحرير بيت المقدس منهم، وكان ابن قدامة رحمه الله تعالى وأفراد أسرته ممن له دور كبير في جهاد الصليبيين.

إذاً: إمامنا هو إمام علم، وإمام عمل وجهاد، وهؤلاء هم سلفنا الصالح رحمهم الله تعالى الذين كانت صفاتهم تميزهم بهذا التميز: علم مؤصل، ويعقبه عمل ودعوة وجهاد في سبيل الله.

فائدة ترجمة العلماء والمراد منها

ومرادي من ذكر المختصرات في تراجم من ندرس له المراد به أن يكون ثَمَّ اقتباس واقتداء من طلاب العلم بالأئمة المتقدمين، فأما العلم يختلف من زمانٍ إلى زمان ومن مكان إلى مكان، وكما أن الدين يدخله نوعٌ من الغربة كذلك طلب العلم والمنهجية في طلب العلم يدخلها شيءٌ من الغربة، ولذلك ذكر بعض أهل العلم أن العلم كما هو معلوم رفعه في آخر الزمان من أشراط الساعة، ولا يمكن أن يرفع العلم إلا بارتفاع طرق تحصيل العلم، فترفع أولاً طرق تحصيل العلم، ويبذل الساعي ما يبذل لكنه لا يُحَصِّلُ شيئًا من العلم، ثم بعد ذلك يكون العلم على جهة الثقافات وتنويع المعارف كما هو موجودٌ في كثيرٍ في الساحة الآن، وقَلَّ من يُوجَد من أهل العلم لمن كان على سنن المتقدمين ومن كان على طريقة الأئمة الأعلام كشيخ الإسلام ابن تيمية، ومن قبله ومن بعده.

أرى أن طالب العلم ينبغي أن يعتني بتراجم أهل العلم وأن يجعلها نصب عينيه لا في تلقي الأحكام الشرعية، وإنما يستفيد منها في شيئين اثنين:

أولاً: رفع الهمة، ولذلك ذُكِرَ عن بعضهم: أن التراجم والنظر في أخبار الصالحين أحب إلينا من الفقه. يعني: عند التعب، وعند الركود ونحو ذلك والملل والفتور يرجع طالب العلم إلى السير، وهي لا شك أنها تُحِي الهمة وتذيبها في التحصيل.

وثانيًا: من فوائد النظر في السير والتراجم وخاصةً بعد أن وجد العلوم أو جدت العلوم في ضمن مصنفات ومختصرات ونحو ذلك النظر في المنهجية

الصحيحة التي كان عليها أهل العلم وهي الجادة التي سلكها العلماء قديمًا وحديثًا، ولذلك تجد من المعاصرين ممن له يدٌ طولى في العلم وإليه الفتوى والرجوع ونحو ذلك تجده قد جمع بين عدة فنون له في الفقه وله في الأصول وله في الحديث وله في اللغة وله في التفسير

مولده ونشأته

فهو شيخ الإسلام أبو مُحَّد عبد الله بن أحمد بن مُحَّد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبد الله المقدسي ثم الدمشقي الصالحي الفقيه الزاهد الإمام شيخ الإسلام وأحد الأعلام موفق الدين أبو مُحَّد، هكذا تجد في كثير من تراجم أهل العلم مصدرة بمثل هذه الألقاب، وإن كان في بعض من يترجم لهم قد يكون ثَمَّ مبالغة، ولكن في كثير من أحوال المترجم لهم إنما تكون على وجه الحقيقة.

ولد في شعبان سنة إحدى وأربعين وخمسمائة في جماعيل، قدم دمشق مع أهل أهله وله عشر سنين، فقرأ القرآن، وسَنَنُ كثير من أهل العلم الذين برزوا في العلم إنما كان من أسباب تحصيلهم أن يكون العلم قد نشأ معهم صغرًا، يعني: أخذوا العلم على صغر، وهذا لا يمنع أن يكون الكبير قد يستفيد أكثر مما يستفيد الصغير، ولكن مما كان سببًا في إتقانهم للعلوم وتقدمهم في المعارف أنهم نشئوا مع العلم ونشأ العلم معهم هذا ابن عشر سنين قد طلب العلم وحصل العلم، يعني شرع في طرق تحصيل العلم، فقرأ القرآن وحفظ ((مختصر الخرقي)) واشتغل وسمع من والده، وهذه تجدها سمةً لكل من

وصف بالتحقيق من أئمة أهل العلم أنه أول ما يبدأ في طلب العلم تحصيل العلم هو الأصل الذي هو منبع الشريعة وهو القرآن الكريم، ولا تجد عالمِا إلا وقد شرع في العلم بعد أن يقرأ القرآن، ليس بقراءةٍ فحسب وإنما يقال: قرأ بالسبع وبالعشر. والآن قد تجد من يفرط في حفظ القرآن بحجة الاشتغال بالعلم، وهذا ليس على طريقة أهل العلم، هذا خلل في المنهجية، ولذلك تجد الكثير ممن يدرس فَيُحَصِّل ولكنه بعد عدد سنين يرجع كما بدأ ويشتكي أنه لم يُحَصِّل شيئًا، لأنه بالاستقراء والنظر في أحوال كثير من طلاب العلم أنه يبقى في نفسه نوع تردد مهما حفظ من المتون ومهما جلس بين يدي أهل العلم لتلقي علم الحديث والعقيدة ونحو ذلك، فإذا أراد أن يكون له نوع تحصيل من حيث كثرة المحفوظات، يبقى في نفسه سؤال قد يغالط نفسه في الجواب، أو يجد من يعينه على ترك الإجابة لأنه لم يحفظ القرآن فكيف يشتغل بحفظ ((ألفية ابن مالك))، أو ((ألفية العراقي))، أو ((ألفية السيوطي)) ونحو ذلك، ويبقى في ترد وحيرة ثم بعد ذلك لا تكون له تلك الهمة التي يُحَصِّلُ بها العلم الشرعي، قرأ القرآن أولاً وحفظه، إذًا لا بد من الجمع بين الأمرين أصل الأصول أصل العلم الشرعي منبع الشريعة الكتاب الأعظم الذي ينطلق منه طالب العلم أولاً وهو المصدر الأول في تلقي الأحكام الشرعية كتاب الله عز وجل، فيكون طالب العلم قد حفظ القرآن ثم بعد ذلك يشرع أو يشرع في طلب العلم ويكون له تركيزٌ أكبر في حفظ القرآن، وحفظ ((مختصر الخرقي)) على الجادة التي عليها أهل العلم وهي حفظ المتون.

فاحفظ لكل حافظٍ إمامه

لا يكون إمامًا في العلم، لا يكون مرجعًا في العلم، بل لا يكون ضابطًا للعلم إلا إذا كان في صدره من كل فنٍ أحسنه، يعني: يحفظ مختصرًا قل أو كثر، واشتغل وسمع عن والده ورحل إلى بغداد سنة إحدى وستين، وسمع الكثير من العلماء آن ذاك، وكان جامعًا للفنون على جادة العلماء السابقين كان في السابق لا يوجد البدعة الْمُحْدَثة الآن – لا أقول: البدعة الشرعية – البدعة الْمُحْدَثة وهي بدعة التخصص، هذه لم تكن عند أهل العلم السابقين يأخذ من كل فن، لأن الشريعة من حيث تلقي الأحكام الشرعية والوصول إلى الثمرة لا تتجزأ ولا تتبعض، فبعضها يخدم بعضًا، والعلوم مترابطة وإذا حاول من يريد الفصل بين العلوم بين الفقه وأصوله، بين الأصول واللغة، بين اللغة والأصول والفقه ومصطلح الحديث فلن يجد له سبيلاً، لأن هذه العلوم كلها مترابطة وكلها يخدم بعضها بعضًا، ولذلك قسم أهل العلم العلوم الشرعية إلى قسمين: علوم آلة وهي كاسمها آلة بمعنى أنه يقصد إلى غيرها، يعني: ليست مقصودةٌ لذاتها، وإنما هي مقصودةٌ لغيرها، وعلم المقاصد، علم المقاصد نوعان: علمٌ هو فرض عين، وهذا يستوي فيه طالب العالم مع العامي حينئذٍ لا يحتاج إلى علوم آلة، وعلم آخر وهو فرض كفاية قد يكون ثَمَّ اشتراكٌ بين العامي وطالب العلم في بعض فروض الكفايات، وأما ما يُنْدَر تحصيله ليكون مجتهدًا في العلوم الشرعية وليكون له اليد الطولة في كل فن هذا لا يمكن إلا بتحصيل علوم الآلة، فحينئذٍ لا انزعاج من جعل علوم الآلة شرطًا في تحصيل المقاصد، وهذا لا خلاف بين أهل العلم السابقين، وإنما وقع الآن نزاع بسبب التخصصات التي وردت من أجل الأنظمة من الجامعات والمعاهد ونحو ذلك فجاءت التخصصات

وفصلت بين العلوم، حينئذٍ وقع الطلاب في حيرة هذا يتخصص ابتداءً من أول طلب العلم في الحديث، وآخر في الفقه، وثالث في الأصول، ورابع وخامس ثم النتيجة لا شيء، فنقول: طريقة أهل العلم وهي الجادة الجمع، ولذلك مثال معنا ابن قدامة رحمه الله تعالى معروفٌ بالاجتهاد والإمامة في الفقه، وصاحب ... ((المغني))، و ((المغني)) كاسمه، حينئذٍ إذا أطلق ابن قدامه انصرف في الذهن الكتاب الجليل العظيم الذي يعتبر مرجعًا للأمة كلها الإمام ما من عالم إلا، والنظر في هذا الكتاب يعتبرًا شرطًا عنده وطمأنينة قلبه لا يستريح إلا وأن ينظر في هذا الكتاب، انظر ماذا يقول أهل العلم في ترجمة هذا الإمام الجبل.

قال سبط ابن الجوزي رحمه الله تعالى عن أبي مُحَمَّد بن قدامة: كان إمامًا في فنون – فنون جمع فن – والجمع هنا أقله ثلاثة.

وقال عمر بن الحاجب الحافظ في معجمه: هو إمام الأئمة ومفتي الأمة .. إلى أن قال: قد أخذ بمجامع الحقائق النقلية والعقلية، فأما الحديث فهو سابق فرسانه، وأما الفقه فهو فارس ميدانه. إذًا جمع بين الحديث والفقه، ودعوى التعارض بين هذين الفنين هذه دعوة ساقطة من أصلها، لماذا؟

لأن الفقه منه ما هو مبنيٌّ على القرآن، يعني: ثَمَّ آيات أو ما يسمى بآية الأحكام، وهل أمرها واضح؟ وحينئذٍ يكون النظر فيها من جهة الاستنباط فحسب لا من جهة النظر في طريق الوصول لأنه متواتر وهذا في السبع والعشر، وما زاد عن العشر فحينئذٍ ينظر في سنده من أجل تقييد بعض الأحكام الشرعية الواردة في بعض آيات الأحكام،

هذا لا إشكال فيه، والحديث منه ما هو صحيح متفقٌ عليه، ومنه ما هو مختلفٌ في صحته وحسنه وضعفه أو وضعه ونحو ذلك، الفقيه الذي يريد أن يصل الحكم الشرعي، وليكون مجتهدًا ويقول: هذا حكم الله تعالى، وهذا النظر الصحيح المؤدي إلى حكم الله تعالى.

حينئذٍ ما اتفق عليه الأئمة من جهة صحة الحديث هذا لا إشكال فيه من حيث النظر فيه دون أن ينظر في إسناده، إلا اللهم إذا جاءت لفظه يعني وقع فيها خلاف هل هي شاذةٌ أم لا؟ حينئذٍ يحتاج إلى النظر في ثبوت تلك اللفظ أو لا، وأما ما كان فيه نوع اختلافٍ بين الأئمة حينئذٍ كيف يرجح؟ كيف يقول هذا حكم الله تعالى، والحديث من حيث الثبوت فيه اختلاف؟ فلا بد أن ينظر في تلك الأسانيد وأن تكون عنده ملكة في فهم كلام الأئمة السابقين ليصل إلى الحكم الصحيح في الحكم على الإسناد من حيث الثبوت وعدمه، أعرف الناس بالفتية، يعني: شيخ الإسلام أبو مُحَّد، أو شيخ الإسلام أبا مُحَّد.

وقال الضياء: كان رحمه الله تعالى إمامًا في القرآن وتفسيره – هذه زيادةً على الحديث والفقه – إمامًا في علم الحديث ومشكلاته، إمامًا في الفقه بل أوحد زمانه فيه، إمامًا في علم الخلاف، أوحد زمانه في الفرائض، إمامًا في أصول الفقه وله كتابه المشهور ((الروضة)) وإن كان قيل بأنه مختصرٌ من ((الْمُصَفَّى)) إلا أنّ شخصية ابن قدامه رحمه الله تعالى ظاهرة لم يتبع الغزالي في كل ما ذكره من جهة تأصيل المسائل أو الترجيح، وإنما نظر نظرت المختصر إن صح أنه قد اختصره، وثم سلك مسلك الاجتهاد وأورد كثير من الروايات عن

الإمام أحمد وأصحاب الإمام أحمد، إمامًا في أصول الفقه، إمامًا في النحو، إمامًا في الحساب، إمامًا في النجوم السَّيَّارَةِ والمنازل.

هذه العلوم كلها هي التي جعلت بفضل الله عز وجل أولاً ابن قدامه على المعرفة التي هي في الذهن، فإذا عُظِّمَ إمام كابن قدامه، أو كابن القيم، أو شيخ الإسلام، أو الشوكاني أو غيرهم من أهل العلم حينئذٍ هذه العظمة وهذه المكانة لم تأت هكذا بنفسها، وإنما ثَمَّ أصول قد بنو علمهم عليه، ولذلك لا يكاد تجد من تراجم أهل العلم المعتبرين لا يكاد تجد إلا وقد ذكر أنه قد أخذ علم كذا، وعلم كذا، وعلم كذا، إذًا الشمولية في طلب العلم والتحصيل هذا أصل من أصول التمكن في العلم الشرعي، ولن يكون الشخص إمامًا في العلم الشرعي ولن يكون مرجعًا للناس في الفتية إلا إذا جمع علمه من عدة علوم ولم يفرق بين علمٍ وعلمٍ آخر، والتفرقة هذه تفرقةٌ حادثة، بل نقل بعضهم وإن كان من المعاصرين إجماع أهل العلم على أن المتخصص في فنٍ ما ولا يعرف سواه أنه ليس من أهل العلم، لماذا؟ لأنه مقلد، وإذا كان مقلدًا فقد نقل ابن عبد البر رحمه الله تعالى أن المقلد ليس من أهل العلم بالإجماع، لأن الترابط بين الفنون لا يمكن فصله، وكما ذكرنا التفسير مثلاً من أراد أن يدرس التفسير وأن يكون عنده ملكة حينئذٍ لا بد على الوقوف على شيءٍ من علم القراءات، ولا بد على الوقف على كثير من مسائل اللغة، ولذلك قال السيوطي رحمه الله تعالى أظنه في ((همع الهوامع)) أو غيره أنه بالإجماع لا يحل

لأحدٍ أن يقدم على تفسير كتاب الله عز وجل حتى يكون مليًّا باللغة مليًّا ليس عنده ((الآجرومية)) فقط ونحوها، لا حتى يكون مليًّا، يعني: متشبعًا بعلم اللغة، فعلم اللغة أساس في فهم الشريعة، لن يفلح ولن هنا زمخشرية لن يفلح طالب علمٍ في تفسيرٍ أو فهم المقاصد إلا إذا أقام علمه على جملةٍ من علوم اللغة، وعلى جهة الخصوص والترتيب النحو أولاً، ثم الصرف، ثم البيان، وهذه مشاعةٌ في كتب التفسير ولا تجد تفسيرًا إلا وفيه إعراب إلا وفيه نكات بيانية إلا وفيه من البديع الشيء الكثير.

وقال ابن النجار رحمه الله تعالى: كان – يعني ابن قدامة – كان حسن المعرفة بالحديث وله يدٌ في علم العربية. ولذلك يعبر كثير الذهبي رحمه الله تعالى في ((السير)) يقول: وله مشاركةٌ في كذا. كثير من التراجم يقول: وله مشاركةٌ في كذا. بمعنى أنه قد أخذ ما يحتاجه في العلم الشرعي، يعني: لا يكون متفرغًا لعلم اللغة وينظر في كل كتاب وفي كل متن ويحفظ، لا، وإنما ينظر فيما كانت عليه الجادة عند أهل العلم ثَمَّ مختصرات مشهورة بشروحها وحواشيها عند أهل العلم فينظر فيها وينطلق منها، ثم بعد ذلك إن أشكل عليه يرجع إلى المراجع الكبار، قال فيه أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى وهذه شهادةٌ كبرى من إمام من أئمة الإسلام وهو شيخ الإسلام بنفسه يقول عن ابن قدامه: ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من الشيخ الموفق. رحم الله الجميع، هذه شهادةٌ من إمامٌ في إمام، ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من الشيخ الموفق.

أخلاقه وسيرته وثناء العلماء عليه :

كان كثير الحياء هينًا لينًا متواضعًا جوادًا سخيًّا، متواضعًا عند الخاصة والعامة ذا أناةٍ وحلمٍ ووقار، وهذا يذكر من أجل ماذا؟ من أجل أن البعض قد يقع عنده نوع تقصير من طلاب العلم في التعبد لله عز وجل، لا شك أن العلم عبادة، والعبادة مفتقرة إلى شرطين: إخلاص، والمتابعة. إذا كان ثَمَّ ضعفٌ في الإخلاص في التوجه في طلب العلم حينئذٍ كيف يحسن في طالب العالم أن يسير في هذه العبادة؟ ثَمَّ خلل، يعني: قد يقع في الإنسان أو يقع في نفس الإنسان بأنه صلى مرائيًا أو صام مرائيًا أو قام الليل مرائيًا، لكن لا يرد ذلك في شأن العلم، يعني: لا يجد شكوى من نفسه في طلب العلم، وهذا والله أعلم في حدِّ نظري أنه يَبْعُد عن ذهن الطالب أن العلم عبادة، يعني: يغيب عن الذهن بأن العلم عبادة، لأنه إذا ذهب وخرج منذ أن يخرج من بيته إلى أن يجلس ثم يعود أنه في عبادة، وهذا كما ذكرت إذا غاب عن ذهن الطالب حينئذٍ ضعف تحقيق شرط الإخلاص في هذه العبادة العظيمة، ولذلك كما ذكر أهل العلم أن الله عز وجل لم يأمر نبيه – ﷺ – بطلب زيادةٍ من شيء إلا من العلم، وأمر به وأثنى على العلماء وأثنى على العلم، ومن ضوابط العبادة عند أهل العلم أن كل ما أثنى الله تعالى عليه أو مدحه أو مدح أهله أو أمر به سواءٌ كان الأمر على جهة الإيجاب أو الاستحباب حينئذٍ تكون النتيجة بأن هذا القول أو هذا العمل أو هذا الترك عبادة لله عز وجل، وهذا

كما ذكرت قد يغيب عن ذهن بعض طلبة العلم، ينبني على ذلك استحضار التعبد في جميع سلوك طالب العلم، ولذلك في قوله تعالى: {وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ} [البقرة: ٢٨٢]. وإن كانت هذه مفصلة لكن بعضهم يجعل الواو هنا عاطفة فيجعل التقوى شرطًا في صحة العلم، وهذا لا شك فيه أنه صحيح لكن لا يكون العكس هو المتصور في الذهن طالب العلم، بعض الطلاب يظن أنه لن يكون متقيًا أو ما ذكر من الأخلاق في أخلاق أهل العلم إلا بعد أن يحصل ويحصل من العلم الشرعي، وهذا فهمٌ خاطئ لا، وإنما يكون تصحيح السلوك مع الإقدام على العلم الشرعي ما أن يعلم مسألة سواءٌ كانت عقدية أو عملية أو أخلاقية بمعنى أنها مرتبطة بالسلوك حينئذٍ إلا ويعمل بها، ما فائدة العلم إذا لم يكن ثَمَّ عملٌ بالعلم؟ حينئذٍ كل ما تجد في تراجم أهل العلم من التعبد وما يذكر من الأخلاق والتضحية في شأن العلم وفي شأن التعامل مع الناس وأخلاقهم مع الناس هذه تجدها مطردة في كلام أهل العلم في تراجم أهل العلم، وهذا لم يأت هكذا عبسًا، وإنما يأتي منذ أن يشرع طالب العلم في تحصيل العلم واستحضر أنه عبادة حينئذٍ هو ملزمٌ بأن يعمل بكل ما يعلمه، وإلا كان العلم عليه، حجةً عليه لا له، إذًا هذه من أخلاق ابن قدامه مع كونه متفننًا في الفنون ومع كونه منشغلاً بالعلم مع كونه يصنف صباح مساء مع تعليمه وتعلمه ونحو ذلك، كان كثير الحياء هينًا لينًا متواضعًا جوادًا سخيًّا متواضعًا عند الخاصة والعامة، ذا أناةٍ وحلمٍ ووقار.

قال سبط ابن الجوزي: ولم يكن في زمانه بعد أخيه أبي عمر والعماد أزهد ولا أورع منه، عزوفًا عند الدنيا وأهلها، كثير العبادة دائم التهجد. وهذا ينبغي أن يستحضره طالب العلم، وأن يقرأ تراجم أهل العلم بعد النظر في سيرة النبي – ﷺ – وهي الأصل في الاقتداء، وإنما يُنظر في تراجم أهل العلم من أجل أن يكون ثَمَّ إثارةً للهمة التي تتعلق بطلب العلم، فطالب العلم بدون الهمة لا شيء، وهذه الهمة قد نص ابن القيم رحمه الله تعالى في ((المدارج)) على أنها مرتبطة بالإيمان، وهذا يدخل فيما ذكرنا من كون العلم عبادة، يعني: بعض طلاب العلم تكون عنده همة في وقتٍ، ثم فإذا بها تضعف ثم تضعف حتى قد يترك العلم، نقول: ما السبب في هذا؟ ثم بعد ذلك قد يحضر مجالس علم أو ينظر في تراجم فإذا بالهمة ترجع كما كانت هذا التذبذب وهذا التناقص سببه كما نص عليه ابن القيم رحمه الله تعالى في منزلة الهمة في ((مدارج السالكين)) أن الهمة مرتبطة بالإيمان، ما معنى هذا الكلام؟ الهمة مرتبطة بالإيمان، والإيمان عند أهل السنة والجماعة أجيبوا

..

يزيد بالطاعة وينقص بالمعاصي، إذًا الهمة تزيد بالطاعة، فإذا نقصت حينئذٍ لا بد من النظر في حال طالب العلم، وهذا كثرة الكلام هي التي أضاعت علينا الكثير والكثير، كلمة مثل هذه من ابن القيم رحمه الله تعالى حينئذٍ تصحح مناهج كثير من المسلمين من طلاب العلم على جهة الخصوص، همةٌ مرتبطةٌ بالإيمان، كلما زاد الإيمان زادت

الهمة وارتفعت، وكلما نقص الإيمان نقصت الهمة، لماذا ينقص الإيمان؟ لترك الطاعات والوقوع في المعاصي، بماذا يزيد الإيمان؟ بفعل الطاعات.

إيماننا يزيد بالطاعات ... ونقصه يكون بالزلات

إذًا الهمة كذلك تزيد بالطاعات ونقصها يكون بالزلات، وهذا لا بد من العناية به، قال هنا: كثير العبادة دائم التهجد. إذًا لا بد من العمل ولا بد من العبادة ولا بد أن يكون طالب العلم يشعر نفسه بأنه مغاير، وهذا ليس فيه إشكال، يعني: نجد من طلاب العلم واعتذر عن هذه الكلمة أن أخلاقهم وأحوالهم ومحافظاتهم على الأوقات هو والعامي سواء، وتأملوا تجد كثير من طلاب العلم إلا من رحم الله أنه وأن حاله مثل عامة المسلمين، وإذا أردت أن تقف بنفسك على هذا انظر في المناسبات العظيمة انظر رمضان إذا دخل وخرج انظر حال طالب العلم حاله هو حال العامة، وإذا جاءت العشر الأول من شهر ذي الحجة مثلاً والحج تجد حاله حال العامة، فكذلك إذا جاءت الإجازات مثلاً طالب العلم الأصل إنه إذا شُغل وهذا أمر ضروري يُشغل أيام العام مثلاً في دراسةٍ وظيفةٍ ونحو ذلك، لكن إذا جاءت الإجازة الأصل فيها أنه ينام أو يحترق؟ الأصل أنه يحترق، بمعنى أنه يحترق في العمل في التعويض، لكن تجد أن طلاب العلم مثل العامة سهر الليل ثم في النهار ثم نوم، وتجد من طلاب العلم من ينام عن الظهر وعن العصر ويجمع ولا أدري يقصر أو لا،

نقول: هذا كله سببه ماذا؟ أنه لا يُشْعِرُ نفسه بأنه مغاير، يا أخي الكريم يا من يريد طلب العلم أنت إذا وضعت قدمك في طلب العلم أنت في عملٍ جليل شريف لا يساويك أحدٌ البتة، أنت تسلك مسلك الأنبياء والرسل، الأنبياء والرسل ما بعثوا إلا بالعلم، والعلم أصل التوحيد، دعوة الناس قائمة على العلم الشرعي الصحيح، وهذا لا يُنال بالنوم، ولا ينال براحة الجسد، وإنما لا بد من الاحتراق، ولذلك قيل: من كانت بداياته محرقة كانت نهايته مشرقة. فهذا ينبغي أن يتنبه له طالب العلم أن حاله والمحافظة على وقته والنظر في تعامله مع الناس، والنظر في قبل ذلك تعامله مع ربه جل وعلا في التمسك بقيام الليل وصيام النهار ونحو ذلك، ولا يُنْظَرُ نَظَرًا قاصرًا إلى ما يرد عن بعض السلف أنه يقال: ليس بعد الفرائض أفضل من العلم.

وهذا صحيح، ليس بعد الفرائض أفضل من العلم، يفهمها بعض الناس الآن معناه أترك كل نافلة واشتغل بالعلم، وليته يشتغل بالعلم صباح مساء لا حضور درس بين المغرب والعشاء، ثم جلوس إلى الساعة الحادية عشر، ثم الجوال إلى آخره كما هو المعلوم من حياة كثير من الناس، هل مراد الشافعي ومراد الإمام أحمد وغيره من أهل العلم هو هذا لطالب العلم يترك جميع النوافل ثم لا يشتغل بالعلم بهذه الحجة أنه ليس بعد الفرائض أفضل من العلم؟ نقول: لا، ليس الأمر كذلك، أعظم دليل يدل على هذا أنهم ما أرادوا به ما يفهمه الكثير من طلاب العلم، انظر إلى تراجم من قال هذه العبارة، يعني: الإمام

أحمد يرى هذا الكلام، ونُقِلَ عنه نقولات متعددة مختلفة بألفاظٍ متباينة في كثير ممن ترجم له، حينئذٍ نقول: انظر في ترجمة الإمام أحمد كيف هو مع التعبد؟ انظر في ترجمة الإمام الشافعي كيف هو مع التعبد؟ ترى العجب العجاب كما يقال، بمعنى أن هذه الترجمة هي التي تفسر هذه الجملة ليس بعد الفرائض أفضل من العلم، نعم إن وقع تعارض بين طلب تحصيل علم ونافلةٍ حينئذٍ صار العلم مقدمًا، وأما إذا لم يقع تعارض لا فالأصل أن الإنسان يأتي بالتعبدات يسلك مسلك النبي - ﷺ - يسمع النبي - ﷺ - كان يحافظ على قيام الليل إحدى عشرة ركعة ثم يقول: لا، لا أقوم. ما فائدة هذا العلم؟ نقول: لا. إذًا ليس بعد الفرائض أفضل من العلم يجب فهمها بفهم أحوال من قال هذه العبارة، وهذا يكون في النظر في تراجم من ذُكر عنه أو نقل عنه هذا اللفظ.

ونُقِلَ عن ابن عبد السلام أنه قال: لم تطب نفسي بالفُتْيَة حتى صار عندي نسخةٌ من ((المغني)). وله ((الكافي)) في الفقه و ((المقنع))، و ((العمدة)) و ((الروضة)) وغيرها

شرح عنوان الرسالة

هذا الكتاب الذي معنا سماه المؤلف رحمه الله تعالى: (لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد) .

واللمعة هي: ما خالف بين بقية اللون، كأن يكون -مثلاً- اللون أسود وتكون فيه بقعة بيضاء، فتسمى هذه البقعة البيضاء لمعة.

ولذا اشتهرت هذه الكلمة بأن تطلق على لمعة الفرس التي تكون غالباً في الخيل ونحوها، وتكون هذه اللمعة لمعة بيضاء وبقية الجسم إما أدهم أو قريب من ذلك؛ المهم أنه اشتهر هذا اللفظ بقولهم: لمعة الفرس.

أو أن اللمعة بمعنى: البلغة من العيش، كما يقول أهل اللغة، وعلى هذا أو هذا فإن المصنف رحمه الله تعالى قصد بكلامه أو بكتابه هذا حين سماه بـ (لمعة الاعتقاد) أنه بلغة من الاعتقاد الصالح الصحيح، ومن ثَّم قال رحمه الله تعالى: (الهادي إلى سبيل الرشاد) ، ولاشك أن الاعتقاد الصحيح المبني على الأدلة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ هو هادٍ لمن سلكه وسار عليه إلى سبيل الرشاد.

وسبيل الرشاد هو في الدنيا بأن يكون من اعتصم بها ممن هدي ورشد واستقام في طريقه، وهو أيضاً سبيل إلى الرشاد في الآخرة حين يهدى من مات على هذا التوحيد الصحيح إلى جنات النعيم، أسأل الله تبارك وتعالى أن يجعلنا جميعاً من أهل الجنة، وممن وفق وهدي إلى سبيل الرشاد.

وعلى هذا فإن الشيخ رحمه الله تعالى لم يرد من رسالته هذه أن تكون كتاباً مفصلاً في الاعتقاد، وإنما أرادها لمعة تبين الطريق، أو أرادها بلغة للسالكين؛ بحيث إنه إذا قرأها الإنسان واستوعبها وفهمها استقام لديه معرفة العقيدة من جوانبها المتعددة، وهو رحمه الله تعالى ربط عقيدته بالأدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ:

فاللمعة معناها في الأصل هي البُلغة، البلغة من العيش سمي لمعة الاعتقاد أي: بلغة من الاعتقاد الصحيح الموافق لعقيدة السلف الصالح؛ ولهذا سماها لمعة الاعتقاد يعني: شيء من الاعتقاد الصحيح الذي يوافق الكتاب والسنة.

.اسم الكتاب

هذا الكتاب الذي سنقرؤه بإذن الله تعالى له ثلاثة أسماء.

أولاً: ((جزء الاعتقاد))، وهذا ثابت في ترجمة المصنف فيما ذكرناه سابقًا ((جزء الاعتقاد)).

الثاني: ((لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد)).

الثالث: ((لمعة الاعتقاد))، وهذا من باب الاختصار، وهذا لا إشكال فيه.

اللُمعة بالضم لها معانٍ على وزن فُعلة لُمْعَة فُعْلَة لها معاني في لسان العرب كثيرة ومحتمل هنا في هذا المقام معنيان، الذي يحتمل أن يكون مناسبًا لهذا المقام وأن يكون اسمًا على هذا الجزء ((جزء الاعتقاد)) معنيان:

الأول: البلغة من العيش، يعني: شيءٍ يُبَلِّغُكَ إلى المقصود البلغة من العيش، تأكل من طعام أو شراب هذا الطعام وهذا الشراب هو الذي يكون بإذن الله تعالى بلغةً في حصول العيش.

الثاني: ومن الجسد بريق لونه، ولذلك قال في ((القاموس)): والتلميع

في الخيل. التلميع أيضًا من المادة نفسها لَمَعَ لُمعة، والتلميع في الخيل أن يكون في الجسد بقعٌ تخالف سائر لونه، وأول المعنيين أنسب، يعني: أن يكون البلغة من العيش وهو الذي اختاره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى في تعليقه على هذا المختصر.

وأول المعنيين أنسب بالموضوع للكتاب مع حجمه فمعنى ((لمعة الاعتقاد)) البُلْغة من الاعتقاد الصحيح المطابق لمذهب السلف رضوان الله تعالى عليهم، بُلْغَة، يعني: لم يذكر كل الاعتقاد وإنما ذكر لك شيئًا من أمور الاعتقاد تبلغك وتصل بك إلى أن تكون على مذهب أهل السنة والجماعة، لأن الكلام في أصول المعتقد على مرتبتين: كلامٌ في الأصول، وكلامٌ في الفروع.

الأصل أن يُذكر الأصل العام، ثم ينطوي تحته من المسائل ما لا حصر له، حينئذٍ إذا ذكر الأصل كفى لك في حصول النسبة إلى معتقد أهل السنة والجماعة، وأما جهل الفروع أو بعض الفروع التي لا تؤثر في إثبات الأصول فهذا يستفيد منه الناظر طالب العلم وغيره، وأما العامة فلا.

الاعتقاد من حيث هو فهو حكم الذهن الجازم فإن طابق الواقع فصحيحٌ وإلا ففاسد، يعني: الاعتقاد ليس كل اعتقادٍ يكون صحيحًا، أليس كذلك؟ هل كل اعتقاد يكون صحيحًا؟ لا، العقيدة قد تكون فاسدة كعقيدة الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، وقد تكون صحيحة كعقيدة أهل السنة والجماعة، حينئذٍ القدر المشترك أن كلاً

منهما عقيدة، بمعنى أنه محله القلب ومعقودٌ عليه بالجزم، هذا قدر مشترك بين النوعين، وأما المعقود عليه الذي هو محلٌ للوصف بالصحة وعدمها الفساد، والحق والباطل هذا مما يفارق فيه أهل السنة والجماعة غيرهم، حينئذٍ نقول: ليس كل عقيدةٍ تكون صحيحة، ولذلك قيدها إن صحت النسبة لابن قدامة ((لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد))، إذًا ليس كل اعتقاد يكون هاديًا إلى سبيل الرشاد، وهذا وصفٌ جيد قوله: الهادي. صفةٌ للاعتقاد للاحتراز لأنه ليس كل اعتقادٍ يكون صحيحًا حينئذٍ الاعتقاد الصحيح المطابق للحق ولمنهج السلف من الصحابة والقرون المفضلة هو الذي يهدي من اعتقده إلى سبيل الرشاد،

: موضوع الكتاب وهو توحيد الأسماء والصفات،

ولا شك أن التوحيد ينقسم عند أهل العلم إما بالتقسيم الثلاثي أو القسمة الثنائي وكلاهما النتيجة واحدة، توحيد الإلوهية، توحيد الربوبية، توحيد الأسماء والصفات، وهذه كلها مترابطة ولكن كتب أهل العلم الذين ألفوا في المعتقد قد لا تجد شيئًا من ما يتعلق بالتوحيد الإلوهية أو الربوبية إلا على جهة الإجمال، يعني: يجملون في توحيد الإلوهية وهذا تجده في مثلاً الذي معنا الكتاب وتجده في ((الواسطية)) وتجده في ((الطحاوية)) وغيرها، تجده يجمل في توحيد الإلوهية وتوحيد الربوبية ويفصل في توحيد الأسماء والصفات، هل لكون توحيد الأسماء والصفات أهم من توحيد الإلوهية؟ الجواب: لا،

وإنما كل مصنف يصنف بنظرٍ إلى عصره، يعني: ما شاع فيه الخلاف في عصره هو الذي يعتبر في التأليف، يعني: التأليف والكتابة ليست شهوة عند أهل العلم ليست شهوة أريد أن أُأَلف فقط؟ لا، وإنما يؤلف من أجل أن يفيد غيره من أجل أن يصحح معتقد قد وقع فيه خلط بين العامة ثَمَّ حكمٌ شرعي غاب عن الناس ثَمَّ خلل في المعتقد ثَمَّ خلل في العبادة ... إلى آخره، حينئذٍ يكتب ويؤلف لهذا الغرض، حينئذٍ جُل ما كتب في باب المعتقد قد لوحظ فيه التفصيل في باب الأسماء والصفات، والإجمال في باب توحيد الإلوهية والربوبية ولا يفهم من ذلك أن توحيد الأسماء والصفات أهم من توحيد الإلوهية، بدليل ماذا؟ بدليل أن الرسل ما بعثت إلا من أجل توحيد الإلوهية، وأما توحيد الربوبية فهو في الجملة قد وافق عليه المخالفون، وكذلك توحيد الأسماء والصفات في الجملة قد وافق عليه المخالفون، وإنما وقع النزاع في ماذا؟ في مفهوم لا إله إلا الله، وأما توحيد الأسماء والصفات هذا وقع النزاع فيه عند المتأخرين، إذاً موضوع هذا الكتاب في توحيد الأسماء والصفات، وفي بيان طريقة أهل السنة في أمور الغيب، وبيان طريق أو طريقة أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات والقدر واليوم الآخر، يعني: أركان الإيمان الستة، وما يتعلق به وما يجب اتجاه الصحابة والموقف من أهل البدع وما سيأتي مفصلاً في هذا الكتاب.

سبب تأليف الكتاب:

أن عصر المؤلف رحمه الله تعالى هو آخر القرن السادس انتشرت فيه البدع العقدية عمومًا وعقائد الأشاعرة على جهة الخصوص لم يوجد تمكن لبعض الفرق المبتدعة مثل ما وجد للأشاعرة، فألف هذه الرسالة لبيان مخالفتهم لأصول أهل السنة والرد عليهم.:

فقد كان عصره وهو عصر النصف الثاني من القرن السادس يمتاز بثلاث ميزات :

١ – ظهور عقائد الأشاعرة في عصره وانتشارها بين الناس ، بل إن الدولة كان منهجها الرسمي في العقائد هي الأشعرية وهي دولة الأيوبيين خصوصاً صلاح الدين الأيوبي رحمه الله مع أنها كانت دولة مجاهدة .

٢ – تسلط الصليبيون واستيلائهم على فلسطين وقد استولى الصليبيون على فلسطين وكان عمر المصنف رحمه الله ٨ سنوات ، مما سبب هجرة أفراد عائلته إلى دمشق .

٣ – وجود الرافضة قبحهم الله في عصر المصنف وكانت لهم دولتهم في ذلك الوقت وهي دولة الرافضة العبيديين الملاحدة لعنهم الله في مصر الذين قضى عليهم صلاح الدين الأيوبي رحمه الله وجزاه خيرا .

وقد شارك المصنف في عصره وقام بالجهاد العلمي والتعليمي العقدي ، حيث ألّف كتباً لبيان عقيدة أهل السنة والجماعة والرد على عقائد الأشاعرة التي تفشت في عصره .

مؤلفاته :

منها كتابه لمعة الاعتقاد في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات والقدر واليوم الآخر وما يتعلق فيه وما يجب تجاه الصحابة والموقف من أهل البدع.

وألف رسالة في مسألة العلو في جزأين . ومسألة العلو تعتبر من أخطر المسائل المثارة في عصر المصنف ، حيث أن الأشاعرة لا يثبتون العلو لله تعالى.

وألّف رسالة في تحريم النظر في كتب أهل الأهواء ، ورسالة في ذم التأويل ، وكتاب آخر في القدر .

والملاحظ على هذه الكتب أنها ضد الأشاعرة وتعنيهم بالدرجة الأولى كما أنها تعني أيضا المعتزلة والخوارج والجهمية .

وقد أشار إلى هذه المؤلفات ابن العماد في كتابه شذرات الذهب ، المجلد الخامس ص٨٨.

وهذه عادة العلماء الربانيين التصدي للعقائد المنحرفة الموجودة في عصرهم و تأليف الكتب والرسائل فيها .

كما أن المصنف أيضاً شارك في الجهاد المسلح لإعلاء كلمة الله وهو ما يسمى اليوم زورا بالتطرف والأصولية ، حيث خاض الجهاد ضد الصليبيين في طردهم من فلسطين وكان عضو فعّالاً في جيش صلاح الدين الذي قابل الصليبيين حتى أخرجهم من القدس .

كما قاتل العبيديين حتى قضى عليهم .

كما أن له مؤلفات في الجانب العلمي الفقهي :

منها المغني ، والكافي ، والعمدة . كما ألف في الأصول : روضة الناظر

ثناء العلماء عليه:

يأتي الثناء على الكتاب من الثناء على صاحبه، يعني: ببيان موقفه من منهج السلف التعامل مع الأسماء والصفات، وثَمَّ كلام لابن رجب رحمه الله تعالى وغيره، فعقيدة المؤلف مزكاةٌ عند كثير من أهل العلم، وإن كان ثَمَّ طعن من جهة ما قد يأتي في هذه الرسالة أو في غيرها، والإمام إذا ثبتت قدمه في معتقد أهل السنة والجماعة ووجد له ذلة في التعبير أو في معتقد شيء معين لا يخرجه عن وسمه بكونه من أئمة أهل السنة والجماعة، لأن في بعض الألفاظ في هذا الكتاب وكذلك في ((ذم التأويل)) وفي ((تحريم النظر في علم الكلام)) ثَمَّ ألفاظ فيها اشتباه بأن المصنف رحمه الله تعالى قد وقع عنده شيءٌ من التفويض، وهذا سيأتي بحثه في محله، قال ابن رجب رحمه الله تعالى: وتصانيفه في أصول الدين في غاية الحسن أكثرها على طريقة أئمة المحدثين مشحونة بالأحاديث والآثار وبالأسانيد، كما هي طريقة الإمام أحمد وأئمة الحديث ولم يكن يرى الخوض مع المتكلمين في دقائق الكلام، ولو كان بالرد عليهم وهذه طريقة أحمد والمتقدمين. مع كونه رد على ابن عقيل فهو له رسالة فيه وذكر في آخرها كثير من المباحث المتعلقة بالمقدمة هنا وخاصةً في ((ذم التأويل))، وكان كثير المتابعة للمنقول في باب الأصول وغيره لا يرى إطلاق ما لا يؤثر من

العبارات، وهذا مسلك جيد، وهذا الذي ينبغي أن يكون، باب المعتقد بابٌ دقيق من حيث المعنى ومن حيث القالب الذي يؤدي هذا المعنى، يعني: ثَمَّ ألفاظ ومعاني، الأصل في اللفظ أن يكون شرعيًّا بمعنى أن الشرع قد أتى به أو نطق به، وأما إحداث ألفاظ لم يرد في الشرع فهذه فيها تفصيل يأتي ذكره إن شاء الله تعالى، ويأمر بالإمرار كما جاء في الكتاب والسنة من الصفات من غير تفسير، هذه كلمة من غير تفسير محل إشكالٍ عند كثيرٍ من المعاصرين من غير تفسيرٍ وإن كان لها وجه، وهذه العبارة أيضًا نقلها في ((شذرات الذهب)) من غير تغيير فثَمَّ تحريف في العبارة قد يكون ثَمَّ شيء يتعلق بها إما أن يكون ما نقله ابن رجب فيه تصحيف أو ما نقله ابن العماد فيه تصحيف فأحدهما أصل والثاني فرع، يعني: ضبط النسخة أما ابن رجب هو القائل، ولكن النسخة غير محققة هي دار المعرفة وكعادتها، وأما ((شذرات الذهب)) فهي محققة الأرناؤوط الأب وابنه، من غير تفسيرٍ ولا تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تأويل ولا تعطيل، ولكن ثَمَّ مفهوم خاص عند ابن قدامه للتأويل يأتي بحثه إن شاء الله تعالى، يعني: التأويل الذي ينفيه ابن قدامه في سائر كتبه له مفهومٌ خاص يأتي التنصيص عليه من كتبه هو، وقال في موضعٍ آخر عنه: حسن الاعتقاد.

تفاوت أتباع الأئمة الأربعة في تقرير مسائل الأصول

إن المنتسبين إلى الأئمة الأربعة، الذين استقرت مذاهبهم في جمهور

أمصار المسلمين -وهم: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد - المتمذهبين بمذاهبهم في فقه الشريعة؛ هم في مسائل أصول الدين على طبقات: فهم المحققون لطريقة المتقدمين من الأئمة، وهم الذين وافقوا الأئمة في مسائل أصول الدين، وحققوا طريقتهم، كـ أبي عمر ابن عبد البر في المالكية، أو كـ ابن كثير في الشافعية، ومن هؤلاء في الحنابلة الموفق بن قدامة رحمه الله، فإنه -كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لما ذكر أصحاب الأئمة-: من المنتحلين لطريقة الأئمة على التحقيق في مسائل الأصول.

وطبقة أخرى من أتباع الأئمة الأربعة -ممن ينتسب إلى الشافعي أو مالك أو أبي حنيفة أو أحمد - مائلة إلى علم الكلام أو منتحلة لشيء من طرقه؛ فهناك طائفة من فقهاء الحنفية معتزلة، وأكثر فقهاء الحنفية على مذهب أبي منصور الماتريدي، وإنما كان ذلك؛ لأن أبا منصور الماتريدي نفسه كان حنفي المذهب، وطائفة من الحنفية أشاعرة محضة على طريقة المتكلمين من الأشاعرة، وكذلك الشافعية، فإن كثيراً من متأخريهم أشاعرة؛ لأن أبا الحسن رحمه الله إمام الأشعرية كان شافعي المذهب، وكذلك المالكية أكثرهم أشاعرة.

أما الحنابلة فهم من أبعد الطوائف الفقهية الأربع عن علم الكلام، ومع ذلك فإن طائفة من علمائهم المتأخرين تأثروا بعلم الكلام؛ كـ أبي الوفاء ابن عقيل؛ فإنه درس في مطلع أمره على بعض شيوخ المعتزلة؛ كـ أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان المعتزليين، وكانا من أصحاب أبي الحسين البصري الحنفي، وإن كان ابن عقيل رحمه الله

رجع عن طريقته هذه، وكتب: الانتصار لأهل الحديث.

فالمقصود: أن أصحاب الأئمة الأربعة ليسوا شأناً واحداً، فمنهم المتمسك بآثار السابقين الموافق لطريقة الأئمة والسلف، ومنهم من تأثر بشيء من علم الكلام، أو انتحل شيئاً من طرقه المذمومة، ومنهم من هو بين ذلك، كما هي طريقة جماعة من شراح الحديث، الذين شرحوا الصحيحين والسنن وغيرها، فترى أن طائفة من هؤلاء عندهم مادة من التحقيق على طريقة السلف، وعندهم مادة من التأثر ببعض أصحابهم، فلا يلزم أن الواحد من الفقهاء لابد أن يضاف إلى مذهب معين.

وإذا أردت الإجمال فإنه يصح أن يقال: إن الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة منتسبون للسنة والجماعة، معظمون لطريقة السلف، وإن كانوا في تحقيقها على درجات، وأما من انفك عن طريقة السلف انفكاكاً مطلقاً، فإنهم قلة ممن انتسب لمذهب المعتزلة من فقهاء الأحناف، وإنما يقال ذلك؛ لأن سائر الأشاعرة ينتسبون لأهل السنة والجماعة، وكذلك سائر الماتريدية ينتسبون لأهل السنة والجماعة، وإن كان الانتساب وحده لا يكون كافياً، فإن الاعتبار في ذلك إنما هو بتحقيق المسائل؛ لا بمجرد الانتساب إلى مذهب من هذه المذاهب.

فالمتحصل من هذا: أن أتباع الأئمة الأربعة من الفقهاء ليسوا على طريقة واحدة في مسائل أصول الدين، فمنهم المحقق، ومنهم دون ذلك، ومنهم المنتحل لمذهب تظهر في كثير من مسائله وأصوله المخالفة لطريقة السلف.

التعريف بالرسالة

وأما هذه الرسالة -وهي اللمعة في الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد- فهي رسالة فاضلة، جامعة لجملة من مسائل أصول الدين التي تنازع فيها أهل القبلة، وإذا ذكر أهل القبلة فالمراد بهم: سواد المسلمين من أهل السنة وغيرهم.

وقد ذكر فيها المؤلف رحمه الله في رسالته هذه جملة من مسائل أصول الدين على طريقة مقاربة لطريقة الأئمة السالفين، حيث ذكر جملاً من أقوال السلف والأئمة، فضلاً عما يذكره من الدلائل الشرعية من كلام الله ورسوله ﷺ.

والرسالة الواسطية المعروفة لـ شيخ الإسلام ابن تيمية قد وضعها الإمام ابن تيمية، على محاكاة هذه الرسالة للموفق، وإن كان شيخ الإسلام قد استظهر فيها أكثر في باب الاستدلال بالنصوص، وزاد عليها جملاً وأصولاً، كمسألة العلو والقدر فإنه أطال فيهما وفصل أكثر من الموفق رحمه الله.

وقد وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معظماً لـ أبي مُحَّمد الموفق، حتى أنه قال: (لم يدخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من أبي مُحَّمد).

فالمحصل: أن الفرق بين الرسالتين: (الواسطية واللمعة) ربما يتحقق في أن كلام الإمام ابن تيمية أكثر تفصيلاً، بخلاف الموفق فإن في كلامه إجمالاً، وإن كان إجمالاً لا ينقطع عن التفصيل والبيان في موضع آخر.

مكانة هذه الرسالة

تعد هذه الرسالة من الرسائل المهمة في تحقيق عقيدة السلف أهل السنة والجماعة، وإن كان بعض المعاصرين ممن تكلم على هذه الرسالة، قد بالغوا في التثريب على صاحبها في بعض المسائل، وذكروا أنه ليس محققاً لمذهب السلف أو طريقتهم، ونظروا في شيء من كلامه في مسألة التفويض وبعض الأحرف الأخرى.

والتحقيق أن هذه الرسالة ليس فيها غلط صريح، وإنما يوجد في بعض المواضع قدر من الإجمال والتردد، وإذا قارنا بين هذه الرسالة وبين رسالة أبي جعفر الطحاوي –المعروفة بالعقيدة الطحاوية– فإن رسالة الموفق أشرف منها، وأبعد عن الغلط في بعض المسائل، أما الطحاوي رحمه الله فقد غلط في بعض مسائل الإيمان غلطاً صريحاً؛ لأنه حاكى مذهب أبي حنيفة في مسألة الإيمان محاكاة تامة، ونقل عن بعض أصحابه من الأشاعرة بعض الجمل المجملة في مسألة العلو، وإن كان لم يلتزم بنتائجها، إلى غير ذلك.

مع أن رسالة أبي جعفر الطحاوي من الرسائل الفاضلة في مذهب أهل السنة والجماعة، لكن رسالة الموفق أقرب إلى طريقة أهل الحديث منها.

والمقصود من هذا: أن اللمعة للموفق ليس فيها غلط محض، وإنما فيها بعض المواضع المجملة المحتملة.

أهمية الرسالة من خلال منهج مؤلفها

إذا ابتدأت بقراءة هذه الرسالة فإنك تجد أن مؤلفها ذكر في مطلعها جملاً عامة في تقرير مقام الربوبية، ولهذا يصح أن نقول: إن من فضائل هذه الرسالة أن فيها تقريراً للمعتقد على التحقيق، فإنها ليست مادة من الأحرف التي تقرر جملة من النظر أو التصورات فحسب، بل فيها ذكر لشيء من الحقائق الإيمانية، التي يترتب على قراءتها –فضلاً عن التأمل فيها– التحقيق للإيمان ظاهراً وباطناً، ولهذا ذكر فيها جملاً من التعظيم لمقام الربوبية، ومقام الألوهية، ومقام النبوة والرسالة، مما يتحقق به قدر من التأصيل للتلازم بين الظاهر والباطن في مسألة الإيمان.

والذي درج عليه أكثر المتأخرين أنهم إذا صنفوا في مسائل الاعتقاد يذكرون الجمل التي كثر النزاع فيها بين أهل القبلة فقط، دون ربط هذه الجمل بشيء من الحقائق الإيمانية.

وبعد هذه المقدمة الوجيزة نشرع في تقرير مسائل هذه الرسالة تقريراً موضوعياً

تعقيب: قال الشيخ مُحَّد بن إبراهيم آل الشيخ –رحمه الله– في قول صاحب اللمعة: (وجب الإيمان به لفظا)، وأما كلام صاحب اللمعة فهذا مما لوحظ في هذه العقيدة فقد لوحظ فيها عدة كلمات أخذت على المصنف إذ لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في

الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظا ومعنى، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقية تليق بجلال الله وعظمته، وأدلة ذلك أكثر من أن تحصى، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها لا لبس فيها ولا إشكال ولا غموض، وقد أخذ أصحاب رسول الله ﷺ عنه القرآن، ونقلوا عنه الأحاديث ولم يستشكلوا شيئا من معاني هذه الآيات والأحاديث؛ لأنها واضحة صريحة، وكذلك من بعدهم من القرون الفاضلة كما يروى عن مالك -رحمه الله- لما سئل عن قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى) قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وكذلك يروى معنى ذلك عن ربيعة وأنس بن مالك، ويروى عن أم سلمة مرفوعا وموقوفا، أما كنه الصفة وكيفيتها فلا يعلمه إلا الله سبحانه؛ إذ الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف، وكما لا يعلم كيف هو إلا هو فكذلك صفاته وهو معنى قول مالك: والكيف مجهول، أما ما ذكره في اللمعة فهو ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها.

حتى قالوا: إن مذهب المفوضة شر من المؤولة: المفوضة هم الذين يفوضون المعنى يقولون لا ندري ما معناه مثل كلام العجم كأنه حروف أعجمية لا ندري معنى آيات الصفات: لا ندري ما معنى السميع، ولا ندري ما معنى البصير.

هذا غلط المعنى معلوم كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، نعرف أن السمع ضد الصمم، والبصر ضد العمى، الاستواء معناه

في اللغة معروف. معناه: الصعود والاستقرار والعلو والارتفاع لكن كيفية هذه الصفة هو الذي لا نعلمه، كلام المؤلف موهم، المؤلف من أئمة أهل السنة يرد إلى كلامه الواضح الذي يوضح هذا المعنى وإلا ظاهره يقول إثبات اللفظ فقط بدون المعنى، هذا مذهب المفوضة؛ لأن أهل البدع طائفتان المفوضة والمؤولة، المفوضة الذين يفوضون المعنى يؤمنون باللفظ فقط، ولا يعتقدون أن لها معنى، يقولون: ما نعرف المعنى كأنه حروف أعجمية لا ندري ما معناها.

هذا غلط المعنى معروف كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والمؤولة يقولون: استوى معناها استولى يحرفون، والمفوضة يقولون: لا ندري ما معناه المعنى غير معلوم هذا غلط، أهل السنة يثبتون ويفوضون الكيفية وهو غير مذهب المفوضة وغير مذهب المؤولة، أهل السنة يقولون نعرف المعنى الاستواء معناه: الصعود والاستقرار والعلو والارتفاع، والكيف هو المجهول كيفية الصفة لا نعلمها.

ابن قدامة من أئمة أهل السنة وإن كانت هذه العبارة موهمة ترد إلى كلامه الواضح، يحمل على محمل حسن، وإلا هذه الكلمة موهمة.

تعليق الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-.

أما ما ذكره ابن قدامة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة وهو شر المذاهب وأخبثها، والمصنف -رحمه الله- هو إمام أهل السنة وهو من أبعد

الناس عن المفوضة وغيره من المبتدعة -والله أعلم-. نقلا عن فتاوى ورسائل الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم جمع وتقديم عبد الرحمن بن قاسم.

قلت: ومن رجع إلى مصنفات ابن قدامة -رحمه الله- علم يقينا أنه بعيد كل البعد عن مذهب المفوضة وأهل التأويل لاسيما كتابه "ذم التأويل" الذي رد على أهل التأويل، ومن حذى حذوهم من المفوضة، وأثبت فيه مذهب أهل السنة من الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظا ومعنى، وما ورد عن ابن قدامة هنا (وجب الإيمان به لفظا) من المجمل المتشابه الذي فسر صريحا واضحا بينا في مصنفاته الأخرى، فيجب رده إلى محكم كلامه -عليه رحمة الله-، وكل ما ورد عنه مما يحتمل ويحتمل فهو مردود إلى المحكم من كلامه في سائر تصانيفه، والله أعلم.

ما تضمنه كلام الإمام أحمد في أحاديث النزول وشبهها

قال المؤلف -رحمه الله-: (قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل ﷺ في قول النبي ﷺ (إن الله ينزل إلى سماء الدنيا) و(إن الله يرى في القيامة) وما أشبه هذه الأحاديث نؤمن بها، ونصدق بها لا كيف ولا معنى ولا نرد شيئا منها، ونعلم أنما جاء به الرسول حق، ولا نرد على رسول الله ﷺ ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه لا نتعدى ذلك، ولا يبلغه وصف الواصفين، نؤمن بالقرآن كله مجمله ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، ولا نتعدى القرآن والحديث، ولا نعلم كنه ذلك إلا بتصديق من الرسول ﷺ وتثبيت القرآن.

ما تضمنه كلام الإمام أحمد في أحاديث النزول وشبهها:

تضمن كلام الإمام أحمد -رحمه الله- والذي نقله عنه المؤلف ما يأتي:

أولا: وجوب الإيمان والتصديق بما جاء عن رسول الله ﷺ من أحاديث الصفات من غير زيادة ولا نقص ولا حد ولا غاية.

ثانيا: أنه لا كيف ولا معنى أي: لا نكيف هذه الصفات؛ لأن تكييفها ممتنع لما سبق، وليس مراده أنه لا كيفية لصفاته؛ لأن صفاته ثابتة حقا، وكل شيء ثابت فلا بد له من كيفية، لكن كيفية صفات الله غير معلومة لنا، وقوله ولا معنى أي: لا نثبت لها معنى يخالف ظاهرها كما فعله أهل التأويل، وليس مراده نفي المعنى الصحيح الموافق لظاهرها الذي فسرها به السلف، فإن هذا ثابت ويدل على هذا قوله: ولا نرد شيئا منها بما وصف به نفسه.

يعني: نثبت المعنى، والكيفية هي التي لا نعلمها. (لا معنى) يعني: لا نثبت معنى يخالف الظاهر (لا كيف لا معنى) الكيفية مجهولة، ولا معنى يخالف الظاهر كما يفعله أهل التأويل الذين يؤولونها بما يخالف ظاهرها.

ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، ولا نعلم كيفية كنه ذلك، فإن نفيه لرد شيء منها ونفيه لعلم كيفيتها دليل على إثبات المعنى المراد منها.

ثالثا: وجوب الإيمان بالقرآن كله محكمه -وهو ما اتضح معناه- ومتشابهه -وهو ما أشكل معناه- فنرد المتشابه إلى المحكم؛ ليتضح معناه، فإن لم يتضح وجب الإيمان به لفظا وتفويض معناه إلى الله تعالى.

المتشابه هذا يكون تشابها نسبيا فمثلا أهل الزيغ يتعلقون بالمتشابه ويتركون المحكم الواضح مثلا إذا تعلق نصراني بقوله تعالى: [1] قال: نحن للجمع دل على أن الآلهة متعددة. نقول: أنت من أهل الزيغ؛ لأنك تعلقت بالمتشابه رد هذا إلى المحكم وهو قوله تعالى: [2] نحن للواحد المعظم لنفسه، أسلوب عربي أنت لماذا تتعلق بالمتشابه وتترك المحكم؟ لكن أهل الحق يعملون بالمحكم؛ لأنه هو الأصل والمتشابه يردونه إليه فـ(نحن) ردها إلى المحكم وهو قوله تعالى: [3] هذا محكم نرد إليه المتشابه، ونفسره به فيتضح المعنى (نحن) للواحد المعظم نفسه، وهذا أسلوب عربي معروف.

ما تضمنه كلام الإمام الشافعي

قال الإمام أبو عبد الله مُحَمَّد بن إدريس الشافعي -ضي الله عنه-: آمنت بالله وما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله.

ما تضمنه كلام الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-:

تضمن كلام الإمام الشافعي -رحمه الله- ما يأتي:

[1] - سورة الحجر آية : ٩.
[2] - سورة البقرة آية : ١٦٣.
[3] - سورة طه آية : ١٤.

أولا: الإيمان بما جاء عن الله تعالى في كتابه المبين على ما أراده الله من غير زيادة ولا نقص ولا تحريف.

ثانيا: الإيمان بما جاء عن رسول الله ﷺ في سنة رسول الله ﷺ على ما أراده رسول الله ﷺ من غير زيادة ولا نقص ولا تحريف، وفي هذا الكلام رد على أهل التأويل وأهل التمثيل؛ لأن كل واحد منهم لم يؤمن بما جاء عن الله ورسوله على مراد الله ورسوله، فإن أهل التأويل نقصوا وأهل التمثيل زادوا.

وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف -رضي الله عنهم- كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من غير تعرض لتأويله، وقد أمرنا باقتفاء آثارهم والاهتداء بمنارهم، وحذرنا المحدثات، وأخبرنا أنها من الضلالات، قال النبي ﷺ [-] عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة [-].

هذه طريقة السلف الإقرار والإمرار لما جاء في نصوص الكتاب، وعدم التعرض لنصوص الصفات بالتحريف أو التأويل، تمر كما جاءت يثبت اللفظ والمعنى، أما الكيفية فيفوض أمرها إلى الله عز وجل يفوض علمها إلى الله عز وجل نثبت الاستواء، نثبت العلم، نثبت القدرة، نثبت السمع، نثبت البصر، نثبت لفظها ومعناها، نعرف أن السمع ضد الصمم والبصر ضد العمى والعلم ضد الجهل المعنى معروف كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم،

الاستواء معناه: الاستقرار والعلو والارتفاع معلوم معناه، معنى الصفات معلومة؛ لأنها باللغة العربية، والله أمرنا أن نتدبرها:

(﴿وَلَقَد يَسَّرنَا القُرآنَ لِلذِّكرِ فَهَل مِن مُدَّكِرٍ﴾[القمر: ١٧] ولم يقل إلا آيات الصفات فلا تتدبروها، كل يتدبر المعاني معروفة لكن الكيفية –كيفية اتصاف الله لهذه الصفات– هي المجهولة لنا.

الذي درج عليه السلف في الصفات هو الإقرار والإثبات لما ورد من صفات الله تعالى في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من غير تعرض لتأويله بما لا يتفق مع مراد الله ورسوله، والاقتداء بهم في ذلك واجب؛ لقوله ﷺ (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني وجماعة.

وهذا واضح طريقة السلف إمرار الصفات لا يتعرض للكيفية، وإنما يثبت اللفظ والمعنى.

المؤاخذات الثلاث على مؤلف لمعة الاعتقاد

الانتقاد الأول :قال المؤلف رحمه الله: (وما أشكل من ذلك، وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه،:

قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله:

انتقد على المصنف هذه العبارة لأنه المفروض أن يقول الإيمان به لفظاً

ومعنى، وأما الإيمان به لفظاً هذا من قول أهل البدع. أ.هـ

الرد على مذهب أهل التفويض

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى: [وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله؛ اتباعاً لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه وتعالى: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [آل عمران:٧]] .

هذه العبارة عند ابن قدامة فيها إشكال! وذلك من جهة أنه قال: (وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه) ؛ وسيأتي بعد قليل نقل ابن قدامة عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه قال في قول النبي ﷺ: (إن الله ينزل إلى سماء الدنيا) وقوله: (إن الله يرى في القيامة) وما أشبه هذه الأحاديث؛ يقول الإمام أحمد: (نؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف ولا معنى، ولا نرد شيئاً منها، ونعلم أن ما جاء به الرسول ﷺ حق، ولا نرد على رسول الله ﷺ) . فقول الإمام أحمد هنا: (لا كيف ولا معنى) ، قد يظن البعض أن منهج الإمام أحمد رحمه الله تعالى -ومثله ابن قدامة في العبارة السابقة- هو التفويض في باب الأسماء والصفات، أي: إثبات ألفاظها فقط دون التعرض لإثباتها حقيقة وإثبات ما دلت عليه من معنىً يليق بجلال الله وعظمته.

ونقول: إن هذا المذهب مذهب أهل التفويض، وهم فرقة مخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، ولم يقل به أحد منهم، وإنما هو مذهب

لطوائف انحرفت عن المنهج الصحيح لأهل السنة والجماعة، ولهذا فإن قول الإمام أحمد هنا: (لا كيف) صحيح، وقوله: (لا معنى) يقصد: أننا لا نتعرض لمعناها بالتأويل والتحريف والتشبيه ونحو ذلك، أي: لا نظهر لها معنىً يخالف ظاهرها الذي دلت عليه، ولهذا قال بعد ذلك: ولا نرد شيئاً منها، ونصدق بما جاء به الرسول ﷺ.

فهو بين أن منهج السلف إثبات الصفات، وإثبات الصفات لله سبحانه وتعالى هو إثباتها على ما يليق بجلاله وعظمته، وإثبات المعنى الذي دلت عليه والذي دل عليه النص، وليس المقصود إثبات اللفظ فقط، ولهذا فإن أهل السنة والجماعة يردون على المتأولة، ويردون على الذين يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه أو يكيفونها، ولنضرب مثلاً بصفة السمع أو بصفة العلم: فإن أهل السنة والجماعة يثبتون هذه الصفة، ويعلمون معنى العلم ومعنى السمع، فيثبتون هذه الصفة لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته، ولكنهم وهم يثبتون هذه الصفة لا يتعرضون لتأويلها وتحريفها كما فعل أهل التحريف والتأويل، وأيضاً لا يكيفون هذه الصفة، فلا يقولون: إن كيفية الصفة كذا وكذا، أو يقولون: إنها تشبه صفة الخلق أو أحداً من الخلق أو نحو ذلك، ومن هنا فقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (ولا معنى) أي: لا نقول: إن لها معاني تخالف ظاهرها؛ فنقع في التحريف والتأويل ونحو ذلك، وإنما نثبتها، والتفويض إنما يكون لكيفية الصفة، لا لحقيقة الصفة وما دلت عليه من المعنى؛ فكيفية صفات الله تعالى نفوضه إلى الله؛ لأننا كما لا نعلم ذاته فإننا أيضاً لا نعلم كيفية الصفات، أما

الصفة نفسها فإننا نثبتها لله سبحانه وتعالى، فنفرق بين العلم والقدرة، وبين السمع والبصر، وبين الحكيم والخبير، وبين قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] ، وقوله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة:٦٤] ، وقوله تعالى: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ} [الرحمن:٢٧] ، ونحوها؛ لأننا نعرف من قوله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة:٦٤] من المعاني غير ما نعلمه من قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] ، وهكذا.

إذاً: نخلص في هذه القضية إلى أن القول بأن السلف يثبتون ألفاظ نصوص الصفات مجردة، ويفوضون ما دلت عليه، ولا يثبتون لها معاني، هو قول أهل التفويض، وهو مردود، أما منهج أهل السنة والجماعة فهو إثبات هذه الصفات حقيقة على ما يليق بجلاله وعظمته دون تحريف ودون تشبيه، فيثبتونها ويثبتون ما دلت عليه من المعاني، أما الكيفية فهذه يفوضونها إلى الله سبحانه وتعالى، ويقولون: إنه لا يعلم كيفية صفاته إلا الله سبحانه وتعالى.

هنا قلنا في عبارة الشيخ لما قال: (وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه) : إن كان الشيخ قد قصد ما قصده الإمام أحمد في العبارة التالية فما قاله المصنف هنا صحيح، وهو أن أهل السنة والجماعة لا يتعرضون للمعاني التي هي معانٍ تأويلية فيها تحريف لما دلت عليه هذه الصفات من معانٍ، بل يثبتونها ويثبتون ما دلت عليه كما يليق بجلاله وعظمته، أما إن كان قصد المصنف أن نثبت اللفظ فقط ولا نتطرق للمعنى ولا نفهم أي معنىً للصفة فنقول: هذا

فيه شيء من التفويض، والمعروف عن أهل السنة والجماعة أنهم بعيدون جداً عن أهل التفويض؛ لأن مآل مذهب أهل التفويض هو التجهيل للرسول ﷺ ولأصحابه؛ لأن القائل إذا قال: نفوض الصفات ونفوض ما دلت عليه معانٍ يئول بنا الأمر إلى أننا نقرأ قول الله تعالى: {وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} [يونس:١٠٧] فلا نفهم شيئاً؛ وكذلك قوله: {وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [إبراهيم:٤] ، وقوله: {وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [المائدة:١٢٠] ، وقوله: {أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} [الملك:١٤] ، وقوله: {أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ} [النساء:١٦٦] ، وقوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] ، وقوله: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ} [الرحمن:٢٧] ، وقوله: {وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ} [الفتح:٦] نقرأ هذه الآيات فلا نفقه منها شيئاً؛ لأننا نفوض المعنى، وهذا المعنى الذي قصده هؤلاء ينتهي بهم إلى التجهيل الذي قال فيه بعض العلماء إنه شر من التعطيل؛ لأن معناه أن الرسول ﷺ والصحابة يتلون القرآن، فما ورد منه متعلقاً بأسماء الله وصفاته فيجب أن يثبتوا لفظه فقط دون أن يثبتوا له أي دلالة وأي معنىً، وهذا مذهب خطير جداً مخالف لمذهب السلف رحمهم الله تعالى! أما حينما نثبت ما دلت عليه هذه النصوص من معانٍ ونقول: إننا نثبتها لله كما يليق بجلاله وعظمته من غير تعطيل ومن غير تشبيه، هذا فإننا نكون قد فهمنا ما دل عليه النص، فنفهم من قوله تعالى: {الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ} [التحريم:٣] إثبات اسمه تعالى العليم واسمه تعالى الخبير، وما دل عليه هذا الاسم (العليم) من صفة العلم، وما

دل عليه أيضاً اسمه تعالى (الخبير) من علمه سبحانه وكونه تبارك وتعالى مطلعاً على كل شيء، وهكذا بقية النصوص؛ فإذا أثبتنا ذلك فمعنى ذلك أننا لا نفوض، وإنما نثبت الصفة، ونثبت ما دلت عليه هذه النصوص من صفات كما يليق بجلاله وعظمته.

أما القول بأن أهل السنة والجماعة يثبتون مجرد لفظ الاسم أو الصفة فيقول أحدهم: أثبت العليم، لكن لا أدري ماذا يعني العليم، وأثبت السميع، ولا أدري ماذا يعني اسمه السميع، وأثبت لله صفة الإرادة والقدرة والغضب والرضا، ولا أدري ما معناها، فنقول: هذا معناه تفويض لمعنى هذه الصفات، ويؤدي إلى أنك تجهل النصوص، وتجهل ما دلت عليه، ولا شك أن الله سبحانه وتعالى أنزل علينا القرآن هدىً ورحمة وتبياناً لكل شيء، ولا شك أن من المقطوع به من منهج الصحابة رضي الله عنهم والسلف الصالح جميعاً، بل هو ضرورة لكل مسلم أننا حسب ما آتانا الله سبحانه وتعالى من علم نفقه ونعلم نصوص الكتاب ونصوص السنة النبوية، فحينما تأتي آيات في العقائد في أسماء الله وصفاته فإننا نتلوها ونعلم معناها، ونفرق بين هذه الآية وبين تلك الآية، وهذا التفريق مقتضاه أننا نثبت ما دلت عليه من معانٍ، لكن أهل السنة والجماعة يثبتونها كما يليق بجلاله وعظمته؛ فلا يحرفون النصوص، ولا يؤولونها، ولا يعطلونها عما دلت عليه، كما أنهم في المقابل لا يمثلونها، ولا يشبهونها بصفات المخلوقين، وهكذا.

الانتقاد الثاني :

قال المؤلف رحمه الله: (نؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف، ولا معنى، ولا نرد شيئاً منها،

قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله:

أخذ على المؤلف هذه العبارة لأنه لم يوضح قصد الإمام أحمد. أ.هـ

قال الشيخ مُحَّمد بن صالح العثيمين رحمه الله في فتح رب البرية في تلخيص الحموية ص ٦٣ :

المعنى الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم وصرفوا به نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلى معاني تخالف، ويدل على ما ذكرنا أنه نفى المعنى ونفى الكيفية ليتضمن كلامه الرد على كلتا الطائفتين المبتدعتين: طائفة المعطلة، وطائفة المشبهة . أ.هـ

معنى قول الإمام أحمد: (نؤمن بأحاديث الصفات ولا كيف ولا معنى)

قال المصنف رحمه الله تعالى: [قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن مُحَّمد بن حنبل ﵁ في قول الرسول ﷺ: (إن الله ينزل إلى سماء الدنيا) ، (وإن الله يرى في القيامة) ، وما أشبه هذه الأحاديث: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى] .

ويلاحظ أن الإمام أحمد هنا استشهد بأحاديث فيها دليل على إثبات الصفات لله سبحانه وتعالى من السنة الصحيحة، فنزول الله تعالى إلى سماء الدنيا ثابت، ودلت عليه الأحاديث الصريحة الصحيحة الكثيرة، ونزوله كما يليق بجلاله وعظمته ثابت أيضاً، يثبته أهل السنة والجماعة.

وكذلك أيضاً: إن الله يراه المؤمنون في الآخرة دلت عليه الأحاديث المتواترة، وهكذا غيرها من الأحاديث التي تثبت الصفات، قال عنها الإمام أحمد: (نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف) ، أي: لا نكيفها؛ لأننا لا نعلم ذات الله تعالى فلا نكيفها، ثم قال: (ولا معنى) ، أي: لا نتعرض بالمعاني الأخرى الباطلة، فنأتي لها بمعانٍ جديدة.

ولهذا قال: [ولا نرد شيئاً منها، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق ولا نرد على رسول الله ﷺ] .

ولهذا لما كان أحد الأئمة -وهو إسحاق بن راهويه - عند ابن طاهر أمير خراسان يحدث له، ويقرأ عليه الأحاديث، فقرأ عليه بأسانيده أحاديث النزول بطرقها: (إن الله تعالى ينزل كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه) ، فقال عبد الله بن طاهر -وفي بعض روايات القصة: أنه أحد الجالسين-: كيف ينزل؟ كيف تحدث بهذه الأحاديث التي فيها أن الله ينزل؟ وإلى الآن كثير من الناس يعترض ويقول: الذي ينزل هو رحمته الذي ينزل هو أمره الذي ينزل هو ملك من الملائكة؛ لأنهم يستثقلون مثل هذا الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ من طرق عديدة صحيحة، ويظنون أنه يلزم منه التشبيه، وأن نزول الله سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا مثل نزول المخلوقين.

فهذا الأمير احتار، وقال: كيف ينزل؟ وكيف تحدث بهذه الأشياء؟ فقال له إسحاق بن راهويه: يا أمير! هذه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نرويها، بها نحرم الحرام، وبها نحل الحلال، وبها نستحل

الفروج، وبها تقطع الرقاب.

يعني: أننا نثبت بها الأحكام، ونفس الإسناد الذي نقطع به رقبة فلان شرعاً هو الذي نحدث به بمثل هذا الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

فإذا أردتنا أن نرد هذا فلنرد الشريعة الإسلامية من أولها إلى آخرها، ولنرد سنة الرسول ﷺ كلها.

فكان الأئمة رحمهم الله تعالى يروون هذه الأحاديث لا يفرقون بينها، المهم أن تكون صحيحة الإسناد، ثابتة إلى رسول الله ﷺ، فما دلت عليه من صفة فإنهم يثبتونها كما لو دل عليها القرآن، فلا يفرقون بين القرآن وبين السنة في أي شيء.

ولهذا قال الإمام أحمد: (ولا نرد على رسول الله ﷺ) ، أي: ما دام الإسناد ثابتاً فإننا نؤمن به ونصدقه، ونثبت هذه الصفات كما يليق بجلاله وعظمته من غير تحريف ومن غير تكييف، ومن غير تشبيه ومن غير تمثيل

الانتقاد الثالث :قال المؤلف رحمه الله: (فدل على أن للعبد فعلاً وكسباً يجزى على حسنه بالثواب،

قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله:

انتقد على المصنف هذه اللفظة لأنها من كلام أهل البدع فإذا استخدمت ألفاظ يستخدمها أهل البدع فيجب توضيحها فهنا (كسبت) معناها (عملت) ليس كما تقول الأشاعرة. أ.هـ

والله أعلم

قال المؤلف : ((وقال تعالى : ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾)) وقوله : بما كسبت أي كسبته هي ، التي فعلته وهذا الذي عليه أهل السنة والجماعة وهو أن افعال العباد تنسب إلى العباد انفسهم، ولا يجوز أن نقول : إذا كان الله هو خالق العباد وافعالهم فإن أفعال العباد تنسب إلى الله ؛ لأن الله سبحانه وتعالى اوجد وقدر الأسباب ومسبباته ، فدلَّ على أن للعبدِ فِعْلاَ وكَسْباً ، يُجْزىَ على حسنِهِ بالثوابِ، وعلى سيئِهِ بالعقابِ ، وهو واقعٌ بقضاءِ اللهِ وقدرِهِ)) .

فالشمس خلقها الله ، وإذا تحركت الشمس وجرت فالله تعالى هو الذي خلق حركتها ومع ذلك إذا تحركت الشمس فلا يقول احد : إن الله هو الذي تحرك، وإنما يقال : الشمس تحركت ، والشمس وحركتها مخلوقان لله تعالى .

وكذلك أيضاً من ناحية العبد ، فالله تعالى خلق العبد وفعله، ولكن العبد هو الذي يفعل بإرادته وقدرته دون أن يجبره أحد على فعل او ترك ، ولذلك كان الصحيح أن افعال العباد من طاعة او عصيان تنسب إليهم لا إلى الله تبارك وتعالى، وإن كان العباد وافعالهم مخلوقين له تعالى .

وهذا هو المعنى الدقيق الذي غفل عن المعتزلة والجبرية؛ لأن الجبرية ظنوا أن كل ما يفعله العبد ما دام مخلوقاً لله فيجوز أن ينسب إلى الله، وهذا باطل، والمعتزلة ظنوا أن العبد مستقل بفعله فهو الذي يخلق الفعل لتوهمهم أن القول بان الله خالق افعال العباد يقتضي جواز نسبة افعالهم إلى الله، وهذا باطل أيضاً ، وأهل السنة والجماعة اتخذو منهجاً وسطاً فقالوا :ينبغي أن نفرق بين صفة تقوم بالله ، وبين ما هو من مخلوقات الله ومفعولاته المنفصلة عنه،

فأفعال العباد من مخلوقات الله المنفصلة عنه فتنسب إلى اصحابها ، والكل خلق لله سبحانه وتعالى .

قال المؤلف : ((فدل على أن للعبد فعلاً وكسباً ، يجزى على حسنه بالثواب ، وعلى سيئه بالعقاب ، وهو واقع بقضاء الله وقدره)) وهذا هو المنهج الصحيح في فهم ما يتعلق بالعبد وإثبا ت الفعل له حقيقة، وأنه كاسب لأفعاله محاسب عليها إن خيراً فخير وإن شراً فشر ولا يظلم ربك احداً، وينبغي أن يعلم أن الكسب الذي ذكره ابن قدامة هو الكسب المذكرو في القرآن في مثل قوله تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: من الآية٢٨٦) وقوله : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (المدثر:٣٨) ، وليس الكسب المنسوب إلى الأشاعرة ، والذي أنكره عليهم الأئمة لأنه في الحقيقة ميل إلى الجبر ونفي لقدرة العبد، أو نفي لتأثيرها، ومن ثم فما ادعوه من التوسط بين الجبرية الجهمية المعتزلة بالكسب لا حيقية له .

فالعبد عند السلف فاعل لفعله حقيقة وهو كاسب له ، وإن كان العبد وفعله مخلوقين لله تعالى الذي هو خالق كل شيء .

قواعد هامة

القاعدة الأولى: في الواجب نحو نصوص الكتاب والسنة في أسماء الله وصفاته :

الواجب في نصوص الكتاب والسنة إبقاء دلالتها على ظاهرها من غير تغيير؛ لأن الله أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والنبي ﷺ يتكلم باللسان العربي؛ فوجب إبقاء دلالة كلام الله، وكلام رسوله على ما هي عليه في ذلك

اللسان، ولأن تغييرها عن ظاهرها قول على الله بلا علم؛ وهو حرام لقوله تعالى :

)قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ.(

مثال ذلك قوله تعالى: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ .(

فإن ظاهر الآية أن لله يدين حقيقيتين، فيجب إثبات ذلك له، فإذا قال قائل :المراد بهما القوة، قلنا له: هذا صرف للكلام عن ظاهره، فلا يجوز القول به؛ لأنه قول على الله بلا علم .

القاعدة الثانية: في أسماء الله:

وتحت هذه القاعدة فروع :

الفرع الأول: أسماء الله كلها حسنى:

أي: بالغة في الحسن غايته؛ لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه قال الله تعالى: (وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى.

مثال ذلك: (الرَّحْمَنِ) فهو اسم من أسماء الله تعالى، دال على صفة عظيمة هي الرحمة الواسعة. ومن ثم نعرف أنه ليس من أسماء الله: "الدهر"؛ لأنه لا يتضمن معنى يبلغ غاية الحسن، فأما قوله ﷺ: "لا تسبوا الدهر، فإن الله

هو الدهر" فمعناه: مالك الدهر المتصرف فيه، بدليل قوله في الرواية الثانية عن الله تعالى: "بيدي الأمر أقلب الليل والنهار."

الفرع الثاني: أسماء الله غير محصورة بعدد معين:

لقوله ﷺ في الحديث المشهور: "أسألك اللهم بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك"، وما استأثر به في علم الغيب عنده لا يمكن حصره ولا الإحاطة به .

والجمع بين هذا وبين قوله في الحديث الصحيح: "إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة"، أن معنى هذا الحديث: إن من أسماء الله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة. وليس المراد حصر أسمائه تعالى بهذا العدد، ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة. فلا ينافي أن يكون عندك دراهم أخرى أعددتها لغير الصدقة .

الفرع الثالث: أسماء الله لا تثبت بالعقل وإنما تثبت بالشرع :

فهي توقيفية، يتوقف إثباتها على ما جاء عن الشرع فلا يزاد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على الشرع؛ ولأن تسميته بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك .

الفرع الرابع : كل اسم من أسماء الله فإنه يدل على ذات الله، وعلى الصفة التي تضمنها، وعلى الأثر المترتب عليه إن كان متعدياً:

ولا يتم الإيمان بالاسم إلا بإثبات ذلك كله .

مثال ذلك في غير المتعدي: "العظيم" فلا يتم الإيمان به حتى نؤمن بإثباته اسماً من أسماء الله دالاً على ذاته تعالى، وعلى ما تضمنه من الصفة وهي العظمة .

ومثال ذلك في المتعدي: "الرحمن"، فلا يتم الإيمان به حتى تؤمن بإثباته اسماً من أسماء الله دالاً على ذاته تعالى، وعلى ما تضمنه من الصفة وهي الرحمة وعلى ما ترتب عليه من أثر وهو أنه يرحم من يشاء.

القاعدة الثالثة:

في صفات الله وتحتها فروع أيضاً:

الفرع الأول: صفات الله كلها عليا صفات كمال ومدح ليس فيها نقص بوجه من الوجوه: كالحياة والعلم والقدر والسمع والبصر والحكمة والرحمة والعلو وغير ذلك لقوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى} [النحل: ٦٠] .

ولأن الرب كامل فوجب كمال صفاته.

وإذا كانت الصفة نقصاً لا كمال فيها فهي ممتنعة في حقه كالموت والجهل والعجز والصمم والعمى ونحو ذلك؛ لأنه سبحانه عاقب الواصفين له بالنقص ونزه نفسه عما يصفونه به من النقائص ولأن

الرب لا يمكن أن يكون ناقصاً لمنافاة النقص للربوبية.

وإذا كانت الصفة كمالا من وجه ونقصا من وجه لم تكن ثابتة لله ولا ممتنعة عليه على سبيل الإطلاق بل لابد من التفصيل فتثبت لله في الحال التي تكون كمالا وتمتنع عليه في الحال التي تكون نقصا كالمكر والكيد والخداع ونحوها فهذه الصفات تكون كمالا إذا كانت في مقابلة مثلها؛ لأنها تدل على أن فاعلها ليس بعاجز عن مقابلة عدوه بمثل فعله وتكون نقصا في غير هذه الحال فتثبت لله في الحال الأولى دون الثانية قال الله تعالى: {وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} [الأنفال: ٣٠] .

{إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً ، وَأَكِيدُ كَيْداً} [الطارق: ١٥، ١٦] . {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ} [النساء: ١٤٢] . إلى غير ذلك.

فإذا قيل هل يوصف الله بالمكر مثلا؟ فلا تقل: نعم، ولا تقل: لا، ولكن قل: هو ماكر بمن يستحق ذلك والله أعلم.

الفرع الثاني: صفات الله تنقسم إلى قسمين:

ثبوتية وسلبية:

فالثبوتية: ما أثبتها الله لنفسه كالحياة والعلم والقدرة. ويجب إثباتها لله على الوجه اللائق به؛ لأن الله أثبتها لنفسه وهو أعلم بصفاته.

والسلبية: هي التي نفاها الله عن نفسه كالظلم فيجب نفيها عن الله؛ لأن الله نفاها عن نفسه لكن يجب اعتقاد ثبوت ضدها لله على

الوجه الأكمل؛ لأن النفي لا يكون كمالاً حتى يتضمن ثبوتًا.
مثال ذلك: قوله تعالى: {وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً} [الكهف: ٤٩] .
فيجب نفي الظلم عن الله مع اعتقاد ثبوت العدل لله على الوجه الأكمل.

الفرع الثالث: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين ذاتية وفعلية:
فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفا بها كالسمع والبصر.
والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها كالاستواء على العرش والمجيء.

وربما تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام فإنه باعتبار أصل الصفة صفة ذاتية؛ لأن الله لم يزل ولا يزال متكلما وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام متعلق بمشيئته يتكلم بما شاء متى شاء.

الفرع الرابع: كل صفة من صفات الله فإنه يتوجه عليها ثلاثة أسئلة:
السؤال الأول: هل هي حقيقية ولماذا؟
السؤال الثاني: هل يجوز تكييفها ولماذا؟
السؤال الثالث: هل تماثل صفات المخلوقين ولماذا؟
فجواب السؤال الأول: نعم حقيقية؛ لأن الأصل في الكلام الحقيقة فلا يُعْدَلُ عنها إلا بدليل صحيح يمنع منها.
وجواب الثاني: لا يجوز تكييفها لقوله تعالى: {وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً} [طه: ١١٠] . ولأن العقل لا يمكنه إدراك كيفية صفات الله.

وجواب الثالث: لا تماثل صفات المخلوقين لقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] . ولأن الله مستحق للكمال الذي لاغاية فوقه فلا يمكن أن يماثل المخلوق؛ لأنه ناقص.

والفرق بين التمثيل والتكييف أن التمثيل ذكر كيفية الصفة مقيدة بمماثل والتكييف ذكر كيفية الصفة غير مقيدة بمماثل.

مثال التمثيل: أن يقول قائل: يد الله كيد الإنسان.

ومثال التكييف: أن يتخيل ليد الله كيفية معينة لا مثيل لها في أيدي المخلوقين فلا يجوز هذا التخيل.

القاعدة الرابعة: فيما نرد به على المعطلة: المعطلة هم الذين ينكرون شيئا من أسماء الله أو صفاته ويحرفون النصوص عن ظاهرها ويقال لهم المؤولة والقاعدة العامة فيما نرد به عليهم أن نقول: إن قولهم خلاف ظاهر النصوص وخلاف طريقة السلف وليس عليه دليل صحيح وربما يكون في بعض الصفات وجه رابع أو أكثر.

قواعد في أسماء الله تعالى

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى

أي: بالغة في الحسن غايته، قال الله تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} ، وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالاً ولا تقديرًا.

مثال ذلك: "الحي" اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للحياة

الكاملة التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال. الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها.

ومثال آخر: "العليم" اسم من أسماء الله، متضمن للعلم الكامل الذي لم يسبق بجهل ولا يلحقه نسيان، قال الله تعالى: {عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسَى} ، العلم الواسع المحيط بكل شيء جملة وتفصيلا، سواء ما يتعلق بأفعاله أو أفعال خلقه، قال الله تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا

تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} {يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} .

ومثال ثالث: "الرحمن" اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للرحمة الكاملة التي قال عنها رسول الله ﷺ: "لله أرحم بعباده من هذه بولدها" يعني: أم صبي وجدته في السبي فأخذته وألصقته ببطنها وأرضعته. ومتضمن أيضا للرحمة الواسعة التي قال الله عنها: {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ} ، وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين: {رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً} .

والحُسْنُ في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره، فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال.

مثال ذلك: "العزيز الحكيم" فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيرًا. فيكون كل منهما دالا على الكمال الخاص الذي يقتضيه، وهو العزة في العزيز، والحكم والحكمة في الحكيم. والجمع بينهما دال على كمال آخر، وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة، فعزته لا تقتضي ظلما وجورًا وسوء فعل، كما قد يكون من أعزاء المخلوقين، فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالإثم فيظلم ويجور ويسئ التصرف.

وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقرونان بالعز الكامل، بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعتريهما الذل.

القاعدة الثانية:

أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهى بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله عز وجل، وبالاعتبار الثاني متباينة، لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص.
ف "الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم" كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله سبحانه وتعالى، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا.
وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف لدلالة القرآن عليها، كما في قوله تعالى: {وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} ، وقوله: {وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ} ، فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة. ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن علم، ولا سميع إلا لمن سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر. وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل.

وبهذا علم ضلال من سلبوا أسماء الله تعالى معانيها من أهل التعطيل، وقالوا: إن الله تعالى سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة، وهكذا. وعللوا ذلك بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء. وهذه العلة عليلة، بل ميتة لدلالة **السمع**(السمع هو القرآن والسنة،

وسيمر بك هذا التعبير كثيرًا فانتبه له.)والعقل على بطلانها.

أما السمع فلأن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة مع أنه الواحد الأحد. فقال تعالى: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ} . وقال تعالى: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى} ففي هذه الآيات الكريمة أوصاف كثيرة لموصوف واحد، ولم يلزم من ثبوتها تعدد القدماء.

وأما العقل: فلأن الصفات ليست ذوات بائنة من الموصوف حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنما هي من صفات من اتصف بها فهي قائمة به، وكل موجود فلا بد له من تعدد صفاته، ففيه صفة الوجود، وكونه واجب الوجود أو ممكن الوجود، وكونه عينا قائما بنفسه أو وصفا في غيره

وبهذا أيضا علم أن "الدهر" ليس من أسماء الله تعالى، لأنه اسم جامد لا يتضمن معنى يلحقه بالأسماء الحسنى، ولأنه اسم للوقت والزمن، قال الله تعالى عن منكري البعث: {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاّ الدَّهْرُ} يريدون: مرور الليالي والأيام.

فأما قوله ﷺ: قال الله عز وجل: "يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار" فلا يدل على أن الدهر من أسماء الله تعالى، وذلك أن الذين يسبون الدهر إما يريدون الزمان الذي هو محل الحوادث، لا يريدون الله تعالى، فيكون معنى قوله: "وأنا

الدهر" ما فسره بقوله: "بيدي الأمر أقلب الليل والنهار"، فهو سبحانه خالق الدهر وما فيه، وقد بين أنه يقلب الليل والنهار وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلِّب (بكسر اللام) هو المقلَّب (بفتحها) ، وبهذا تبين أنه يمتنع أن يكون الدهر في هذا الحديث مرادًا به الله تعالى.

القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدٍّ تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها.

ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد عن قطاع الطريق بالتوبة، استدلوا على ذلك بقوله تعالى: {إِلاّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} ، لأن مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحد عنهم.

مثال ذلك: "السميع" يتضمن إثبات السميع اسما لله تعالى،

وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه، وهو أنه يسمع السر والنجوى، كما قال تعالى {وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} .

وإن دلت على وصف غير متعدٍّ تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

مثال ذلك: "الحي" يتضمن إثبات الحي اسما لله عز وجل وإثبات الحياة صفة له.

القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة، وبالتضمن، وبالالتزام.

مثال ذلك: "الخالق" يدل على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

ولهذا لما ذكر الله خلق السماوات والأرض قال: {لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً} .

ودلالة الالتزام مفيدة جدًا لطالب العلم إذا تدبر المعنى، ووفقه الله تعالى فهما للتلازم، فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة.

واعلم أن اللازم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ إذا صح أن يكون لازما فهو حق، وذلك لأن كلام الله ورسوله ﷺ حقٌ، ولازمُ الحق حق، ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازما من كلامه وكلام رسوله ﷺ، فيكون مرادًا.

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله ﷺ فله ثلاث حالات:

الأولى: أن يذكر للقائل ويلتزم به. مثل أن يقول: من ينفى الصفات الفعلية لمن يثبتها، يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله عز وجل أن يكون من أفعاله ما هو حادث. فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك، فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعالا لما يريد، ولا نفاد لأقواله وأفعاله كما قال تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً} وقال: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} .

وحدوث آحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصا في حقه.

الحال الثانية: أن يذكر له ويمنع التلازم بينه وبين قوله. مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابها للخلق في صفاته. فيقول المثبت: لا يلزم ذلك، لأن صفات الخالق مضافة إليه، لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به، وعلى هذا فتكون مختصة به لائقة به، كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتا وتمنع أن يكون مشابها للخلق في ذاته، فأي فرق بين الذات والصفات؟.

وحكم اللازم في هاتين الحالين ظاهر.

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتا عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال أن لا ينسب إلى القائل، لأنه يحتمل لو ذكر

له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لازمه وبطلانه أن يرجع عن قوله، لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم. ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول. فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازما من قوله، لزم أن يكون قولا له لأن ذلك هو الأصل، لا سيما مع قرب التلازم. قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه ونحو ذلك.

القاعدة الخامسة: أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يزاد فيها ولا ينقص، لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على النص، لقوله تعالى: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} وقوله: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ} ، ولأن تسميته تعالى بما لم يُسَمِّ به نفسه أو إنكار ما سمى به نفسه جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك، والاقتصار على ما جاء به النص.

القاعدة السادسة:

أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين لقوله ﷺ في الحديث

المشهور: " أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك" الحديث، رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح. وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن أحدًا حصره ولا الإحاطة به.

فأما قوله ﷺ: "إن لله تسعة وتسعين اسما، مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة" (إحصاؤها: حفظها لفظا، وفهمها معنىً، وتمامه: أن يتعبد لله تعالى بمقتضاها) فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: إن أسماء الله تسعة وتسعون اسما، من أحصاها دخل الجنة، أو نحو ذلك.

إذًا فمعنى الحديث: أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة. وعلى هذا فيكون قوله: "من أحصاها دخل الجنة" جملة مكملة لما قبلها وليست مستقلة. ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدها للصدقة.

ولم يصح عن النبي ﷺ تعيين هذه الأسماء، والحديث المروي عنه تعيينها ضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه في الفتاوى (ص ٣٨٢، ج ٦) من مجموع ابن قاسم: (تعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثة) وقال قبل ذلك (ص ٣٧٩) : (إن الوليد ذكرها عن بعض

شيوخه الشاميين، كما جاء مفسرًا في بعض طرق حديثه) اهـ. وقال ابن حجر في "فتح الباري" (ص ٢١٥، ج ١١، ط السلفية) :

(ليست العلة عند الشيخين [البخاري ومسلم] تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج) اه.

ولما لم يصح تعيينها عن النبي ﷺ اختلف السلف فيه، ورُوِيَ عنهم في ذلك أنواع،

وقد جمعتُ تسعة وتسعين اسماً مما ظهر لي من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

فمن كتاب الله تعالى:

الله ... الأحد ... الأعلى ... الأكرم ... الإله ... الأول

الآخر ... الظاهر ... الباطن ... البارئ ... البر ... البصير

التواب ... الجبار ... الحافظ ... الحسيب ... الحفيظ ... الحفي

الحق ... المبين ... الحكيم ... الحليم ... الحميد ... الحي

القيوم ... الخبير ... الخالق ... الخلاق ... الرؤوف ... الرحمن

الرحيم ... الرزاق ... الرقيب ... السلام ... السميع ... الشاكر

الشكور ... الشهيد ... الصمد ... العالم ... العزيز ... العظيم

العفو ... العليم ... العلي ... الغفار ... الغفور ... الغني

الفتاح ... القادر ... القاهر ... القدوس ... القدير ... القريب

القوي ... القهار ... الكبير ... الكريم ... اللطيف ... المؤمن

المتعالي ... المتكبر ... المتين ... المجيب ... المجيد ... المحيط

المصور ... المقتدر ... المقيت ... الملك ... المليك ... المولى
المهيمن ... النصير ... الواحد ... الوارث ... الواسع ... الودود
الوكيل ... الولي ... الوهاب ... ...

ومن سنة رسول الله ﷺ:

الجميل١ الجواد٢ الحكم٣ الحييُ٤ الرب٥ الرفيق٦ السُّبوح٧ السيد٨ الشافي٩ الطيب١٠ القابض١١ الباسط١٢ المقدم١٣ المؤخر١٤ المحسن١٥ المعطي١٦ المنان١٧ الوتر١٨.

هذا ما اخترناه بالتتبع: واحد وثمانون اسما في كتاب الله تعالى، وثمانية عشر اسما في سنة رسول الله ﷺ، وإن كان عندنا تردد في إدخال (الحفي) ، لأنه إنما ورد مقيدًا في قوله تعالى عن إبراهيم: {إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيّاً} وكذلك (المحسن) لأننا لم نطلع على رواته في الطبراني، وقد ذكره شيخ الإسلام من الأسماء.

ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافا مثل: مالك الملك، ذي الجلال والإكرام.

---

١ مسلم. ٢ أحمد والترمذي وحسنه والبيهقي في "شعب الإيمان".
٣ أبو داود. ٤ أحمد وأبو داود والترمذي. ٥ أحمد والنسائي.
٦ البخاري ومسلم. ٧ مسلم. ٨ أحمد وأبو داود.

٩ البخاري. ١٠ مسلم. ١١ أبو داود. ١٢ أبو داود.

١٣ البخاري ومسلم. ١٤ البخاري ومسلم.

١٥ الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: رجاله ثقات.

١٦ البخاري ومسلم. ١٧ أبو داود والترمذي والنسائي.

١٨ البخاري ومسلم.

القاعدة السابعة: الإلحاد في أسماء الله تعالى هو الميل بها عما يجب فيها

وهو أنواع:

الأول: أن ينكر شيئا منها أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام، كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم. وإنما كان ذلك إلحادا لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات اللائقة بالله، فإنكار شيء من ذلك ميل بها عما يجب فيها.

الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين، كما فعل أهل التشبيه، وذلك لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدل عليه النصوص، بل هي دالة على بطلانه، فجعلها دالة عليه ميل بها عما يجب فيها.

الثالث: أن يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه، كتسمية النصارى له: (الأب) ، وتسمية الفلاسفة إياه (العلة الفاعلة) ، وذلك لأن أسماء الله تعالى توقيفية، فتسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه ميل بها

عما يجب فيها، كما أن هذه الأسماء التي سموه بها نفسها باطلة، ينزه الله تعالى عنها.

الرابع: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز، واشتقاق اللات من الإله على أحد القولين، فسموا بها أصنامهم، وذلك لأن أسماء الله تعالى مختصة به، لقوله تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} ، وقوله: {اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} وقوله: {لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ} فكما اختص بالعبادة وبالألوهية الحقة، وبأنه يسبح له ما في السماوات والأرض، فهو مختص بالأسماء الحسنى، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله عز وجل ميل بها عما يجب فيها.

والإلحاد بجميع أنواعه محرم، لأن الله تعالى هَدَّدَ الملحدين بقوله: {وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} .

ومنه ما يكون شركا أو كفرًا حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية.

قواعد في صفات الله تعالى

القاعدة الأولى: صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها

صفات الله تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، وغير ذلك. وقد دل على هذا: السمع والعقل والفطرة.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} والمثل الأعلى: هو الوصف الأعلى.

وأما العقل: فوجهه أن كل موجود حقيقة فلا بد أن تكون له صفة إما صفة كمال وإما صفة نقص، والثاني باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة، ولهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام باتصافها بالنقص والعجز، فقال تعالى: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ} ، وقال تعالى: {وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً

وَهُمْ يُخْلَقُونَ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ} ، وقال عن إبراهيم وهو يحتج على أبيه: {يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً} ، وعلى قومه: {أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنْفَعُكُمْ شَيْئاً وَلا يَضُرُّكُمْ أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ} .

ثم إنه قد ثبت بالحس والمشاهدة: أن للمخلوق صفات كمال، وهى من الله تعالى، فمعطي الكمال أولى به.

وأما الفطرة: فلأن النفوس السليمة مجبولة مفطورة على محبة الله وتعظيمه، وهل تُحِب وتُعَظِّم وتَعْبُد إلا من علمت أنه متصف بصفات الكمال اللائقة بربوبيته وألوهيته؟

وإذا كانت الصفة نقصا لا كمال فيها فهي ممتنعة في حق الله تعالى، كالموت، والجهل، والنسيان، والعجز، والعمى، والصمم، ونحوها، لقوله تعالى: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ} ، وقوله عن موسى {فِي كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسَى} ، وقوله: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ} ، وقوله: {أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ} . وقال النبي ﷺ في الدجال: "إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور"، وقال: "أيها الناس، اربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا".

وقد عاقب الله تعالى الواصفين له بالنقص، كما في قوله تعالى:

{وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ

مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} ، وقوله: {لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ} .

ونزّه نفسه عما يصفون به من النقائص، فقال سبحانه: {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ، وقال تعالى: {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} .

وإذا كانت الصفة كمالاً في حال، ونقصا في حال لم تكن جائزة في حق الله، ولا ممتنعة على سبيل الإطلاق، فلا تُثْبَت له إثباتا مطلقا، ولا تُنْفَى عنه نفيا مطلقا، بل لا بد من التفصيل، فتجوز في الحال التي تكون كمالاً، وتمتنع في الحال التي تكون نقصا، وذلك كالمكر، والكيد، والخداع، ونحوها، فهذه الصفات تكون كمالاً إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها، لأنها حينئذٍ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله، أو أشد، وتكون نقصا في غير هذه الحال، ولهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق، وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها، كقوله تعالى: {وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} وقوله: {إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً وَأَكِيدُ كَيْداً} ، وقوله: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ} وقوله: {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ

اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ} وقوله: {قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} .

ولهذا لم يذكر الله أنه خان من خانوه، فقال تعالى: {وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}

فقال: فأمكن منهم، ولم يقل: فخانهم. لأن الخيانة خدعة في مقام الائتمان، وهي صفة ذم مطلقا.

وبذا عرف أن قول بعض العوام: خان الله من يخون. منكر فاحش يجب النهي عنه

القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء

وذلك: لأن كل اسم متضمن لصفة كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء، ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا منتهى لها، كما أن أقواله لا منتهى لها، قال الله تعالى {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} .

ومن أمثلة ذلك: أن من صفات الله تعالى: المجيء، والإتيان، والأخذ، والإمساك، والبطش، إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى، كما قال تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ} ، وقال: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ} ، وقال: {فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ} ، وقال: {وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ إِلاّ بِإِذْنِهِ} ، وقال: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ} ، وقال: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ

الْعُسْرَ} . وقال النبي ﷺ: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا".
فنصف الله تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول: إن من أسمائه الجائي، والآتي، والآخذ، والممسك، والباطش، والمريد، والنازل، ونحو ذلك، وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به.

القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية. وسلبية.
فالثبوتية: ما أثبت الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك.
فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به، بدليل السمع والعقل.
أما السمع: فمنه قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالا بَعِيداً} فالإيمان بالله يتضمن: الإيمان بصفاته، والإيمان بالكتاب الذي نزل على رسوله ﷺ يتضمن: الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله، وكون مُحَمَّد ﷺ رسوله يتضمن: الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله، وهو الله عز وجل.
وأما العقل: فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من غيره، وأصدق قيلاً، وأحسن حديثا من غيره، فوجب إثباتها له كما

أخبر بها من غير تردد، فإن التردد في الخبر إنما يتأتى حين يكون الخبر صادرًا ممن يجوز عليه الجهل أو الكذب أو العيّ، بحيث لا يفصح بما يريد، وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله عز وجل، فوجب قبول خبره على ما أخبر به.

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالى، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بربه، وأصدقهم خبرًا، وأنصحهم إرادة، وأفصحهم بيانا، فوجب قبول ما أخبر به على ما هو عليه

والصفات السلبية: ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص في حقه، كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب. فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده لا لمجرد نفيه، لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء فضلاً عن أن يكون كمالاً، ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له فلا يكون كمالاً، كما لو قلت: الجدار لا يظلم. وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصا، كما في قول الشاعر:

قُبَيِّلَةٌ لا يغدرون بذمّة ... ولا يظلمون الناس حبة خردل

وقول الآخر:

لكن قومي وإن كانوا ذوي حسب ... ليسوا من الشر في شيء وإن

هانا

مثال ذلك: قوله تعالى: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ} ، فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته.

مثال آخر قوله تعالى: {وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً} نفي الظلم عنه يتضمن كمال عدله.

مثال ثالث: قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ} فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: {إِنَّهُ كَانَ عَلِيماً قَدِيراً} ، لأن العجز سببه: إما الجهل بأسباب الإيجاد، وإما قصور القدرة عنه، فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض.

وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال.

القاعدة الرابعة: الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال

فكلما كثرت وتنوعت دلالاتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية كما هو معلوم.

أما الصفات السلبية فلم تذكر غالبا إلا في الأحوال التالية:

الأولى: بيان عموم كماله، كما في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ، {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ} .

الثانية: نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون، كما في قوله: {أَنْ دَعَوْا

لِلرَّحْمَنِ وَلَداً وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً} .

الثالثة: دفع توهم نقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعيّن، كما في قوله: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ} ، وقوله: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ} .

القاعدة الخامسة: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية. وفعلية.

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفا بها، كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة. ومنها الصفات الخبرية: كالوجه واليدين والعينين.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلما، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} . وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته.

وقد تكون الحكمة معلومة لنا، وقد نعجز عن إدراكها، ولكننا نعلم علم اليقين أنه سبحانه لا يشاء شيئا إلا وهو موافق للحكمة، كما يشير إليه قوله تعالى: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً} .

القاعدة السادسة: يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين:

أحدهما: التمثيل

والثاني: التكييف.

فأما التمثيل: فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين. وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ، وقوله: {أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ} ، وقوله: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً} ، وقوله: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ} .

وأما العقل فمن وجوه:

الأول: أنه قد علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تباينا في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات، لأن صفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوة البعير مثلاً غير قوة الذرّة، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى

الثاني: أن يقال: كيف يكون الرب الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابها في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يُكَمِّله؟، وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق، فإن تشبيه الكامل بالناقص يجعله ناقصا.

الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يدًا ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم. فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة،

وبينهما تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة.

والتشبيه كالتمثيل، وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات، والتشبيه التسوية في أكثر الصفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} .

وأما التكييف: فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيدها بمماثل. وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً} ، وقوله: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} ، ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا، لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفنا قفوًا لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

وأما العقل: فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته، أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه. وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل، فوجب بطلان تكييفها.

وأيضا فإننا نقول: أيُّ كيفية تقدرها لصفات الله تعالى؟.
إن أيَّ كيفية تقدرها في ذهنك فالله أعظم وأجل من ذلك.
وأيَّ كيفية تقدرها لصفات الله تعالى فإنك ستكون كاذبا فيها، لأنه لا علم لك بذلك.

وحينئذ يجب الكف عن التكييف تقديرًا بالجنان، أو تقريرًا باللسان وتحريرًا بالبنان.
ولهذا لما سئل مالك رحمه الله تعالى عن قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} كيف استوى؟، أطرق رحمه الله برأسه حتى علاه الرحضاء (العرق) ثم قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعه) ، ورُوِيَ عن شيخه ربيعة أيضا: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول) . وقد مشى أهل العلم بعدهما على هذا الميزان. وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع، فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي، فوجب الكف عنه.
فالحذر الحذر من التكييف أو محاولته، فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز لا تستطيع الخلاص منها، وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أنه من نزغاته، فالجأ إلى ربك فإنه معاذك، وافعل ما أمرك به فإنه طبيبك، قال الله تعالى: {وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} .

القاعدة السابعة: صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها

فلا نثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دل الكتاب والسنة على ثبوته، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث) .

ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: **التصريح بالصفة**، كالعزة والقوة والرحمة والبطش والوجه واليدين، ونحوها.

الثاني: تضمن الاسم لها، مثل: الغفور متضمن للمغفرة، والسميع متضمن للسمع، ونحو ذلك. انظر: القاعدة الثالثة في الأسماء.

الثالث: التصريح بفعل أو وصف دال عليها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من المجرمين، الدال عليها على الترتيب قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} ، وقول النبي ﷺ: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا" الحديث.

وقول الله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً} ، وقوله: {إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ} .

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى: **الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما.**

وعلى هذا: فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب والسنة وجب إثباته.

وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه مع إثبات كمال ضده.

وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما وجب التوقف في لفظه، فلا يثبت ولا ينفى، لعدم ورود الإثبات والنفي فيه.

وأما معناه: فيفصل فيه؛ فإن أريد به حقٌ يليق بالله تعالى فهو مقبول، وإن أريد به معنىً لا يليق بالله عز وجل وجب ردّه.

فمما ورد إثباته لله تعالى: كل صفة دل عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة أو تضمن أو التزام.

ومنه كل صفة دل عليها فعل من أفعاله، كالاستواء على العرش،

والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها، فضلاً عن أفرادها {وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ} .

ومنه: الوجه والعينان واليدان ونحوها.

ومنه: الكلام والمشيئة والإرادة بقسميها الكوني والشرعي.

فالكونية: بمعنى المشيئة. والشرعية: بمعنى المحبة.

ومنه: الرضا والمحبة والغضب والكراهة ونحوها

ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده:

الموت والنوم والسنة والعجز والإعياء والظلم والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثيل أوكفؤٌ، أو نحو ذلك.

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ: (الجهة) ، فلو سأل سائل: هل نثبت لله تعالى جهة؟، قلنا له: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتا ولا نفيا، ويُغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء. وأما معناه فإما أن يراد به جهة سفل أو جهة علو تحيط بالله، أو جهة علو لا تحيط به.

فالأول باطل، لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع.

والثاني باطل أيضا، لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شئ من مخلوقاته.

والثالث حق، لأن الله تعالى العلي فوق خلقه ولا يحيط به شئ من

مخلوقاته.

ودليل هذه القاعدة السمع والعقل.

فأما السمع: فمنه قوله تعالى: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} ، وقوله: {فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} ، وقوله: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} ، وقوله: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً} ، وقوله: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً} ، وقوله: {وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ}

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة، لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي ﷺ والرد إليه عند التنازع. والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته والى سنته بعد وفاته.

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول ﷺ المأمور به في القرآن؟.

وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يرد النزاع إلى النبي ﷺ وقد أمر الله به في القرآن؟.

وأين الإيمان بالرسول ﷺ الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في

سنته؟.

ولقد قال الله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ} ، ومن المعلوم أن كثيرًا من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسنة فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن.

وأما العقل فنقول: إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل، فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة

القاعدة الثانية: الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف، لا سيما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها.

ودليل ذلك: السمع والعقل.

أما السمع: فقوله تعالى: {نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} ، وقوله: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} ، وقوله: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} ، وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي.

وقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبين أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان، فقال: {أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} وقال تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ

سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا} الآية.

وأما العقل فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين، فوجب قبوله على ظاهره، وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة.

القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى هي معلومة. وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

وقد دل على ذلك السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ} ، وقوله تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} ، وقوله جل ذكره: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} . والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه.

وكون القرآن عربيا ليعقله من يفهم العربية، يدل على أن معناه معلوم، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها.

وبيان النبي ﷺ القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وأما العقل: فلأن من المحال أن يُنَزِّل الله تعالى كتابا، أو يتكلم رسوله ﷺ بكلام (يقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق) ، ويبقى في أعظم الأمور وأشدها ضرورة مجهول المعني، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء، لأن ذلك من السفه الذي

تأباه حكمة الله تعالى، وقد قال الله تعالى عن كتابه: {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} .

هذه دلالة السمع والعقل على علمنا بمعاني نصوص الصفات.

وأما دلالتهما على جهلنا لها باعتبار الكيفية فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

وبهذا علم بطلان مذهب المفوضة الذين يفوضون علم معاني نصوص الصفات، ويَدَّعون أن هذا مذهب السلف. والسلف بريئون من هذا المذهب، وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالاً أحيانا، وتفصيلا أحيانا، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله عز وجل.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه في كتابه المعروف ب"العقل والنقل" (ص ١١٦، ج ١) المطبوع على هامش "منهاج السنة": "وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن، وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله) إلى أن قال (ص ١١٨) : (وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه" قال: "ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس، وأمر الرسول ﷺ أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نُزِّل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته.. لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل، ولا يتدبر، ولا

يكون الرسول بَيَّنَ للناس ما نُزِّل إليهم، ولا بَلَّغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يُسْتَدَل به، فيبقى هذا الكلام سدًا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحا لباب من يعارضهم، ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبينوا مرادهم.

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد" اه كلام الشيخ، وهو كلام سديد من ذي رأي رشيد، وما عليه مزيد، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وجمعنا به في جنات النعيم.

القاعدة الرابعة: ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني

وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق ومعنى آخر في سياق، وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه ومعنى آخر على وجه.

فلفظ (القرية) مثلاً يراد به القوم تارة، ومساكن القوم تارة أخرى.

فمن الأول قوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلاّ نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَاباً شَدِيداً} .

ومن الثاني: قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم: {إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ} .

وتقول: صنعت هذا بيدي، فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} ، لأن اليد في المثال أضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له، وفي الآية أضيفت إلى الخالق فتكون لائقة به، فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق، أو بالعكس.

وتقول: ما عندك إلا زيد، وما زيد إلا عندك. فتفيد الجملة الثانية معنى غير ما تفيده الأولى، مع اتحاد الكلمات، لكن اختلف التركيب فتغير المعنى به.

إذا تقرر هذا فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني.

وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقا يليق بالله عز وجل، وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والذين لا يَصْدُقُ لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم.

وقد أجمعوا على ذلك، كما نقله ابن عبد البر فقال: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة" اهـ.

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب "إبطال التأويل": "لا يجوز رد هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما رُوِيَ عن الإمام أحمد وسائر الأئمة) اه نقل ذلك عن ابن عبد البر والقاضي شيخ الإسلام ابن تيميه في "الفتوى الحموية" (ص ٨٧ ٨٩، ج ٥" من "مجموع الفتاوى" لابن القاسم.

وهذا هو المذهب الصحيح والطريق القويم الحكيم، وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته، كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يقال: إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله غيرهم. والثاني باطل، لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحا أو ظاهرًا، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب اعتقاده. وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق، وإما عالمين به لكن كتموه، وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، وأبقوا دلالتها على ذلك. وهؤلاء هم المشبهة، ومذهبهم باطل، محرم من عدة أوجه:

الأول: أنه جناية على النصوص، وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} .

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟.

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها، فيكون باطلاً.

فإن قال المشبِّه: أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله.

فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ، ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال، أو يجعلوا له أندادًا فقال: {فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ} وقال: {فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} . وكلامه تعالى كله حق، يصدق بعضه بعضا ولا يتناقض.

ثانيها: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتا لا تشبه الذوات؟، فسيقول: بلى. فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات، فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟. فسيقول: بلى. فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق،

مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق، كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله. وهم أهل التعطيل، سواء كان تعطيلهم عاما في الأسماء والصفات، أم خاصا فيهما، أو في أحدهما. فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معاني عينوها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابا كثيرًا، وسموا ذلك تأويلاً وهو في الحقيقة تحريف.

ومذهبهم باطل من وجوه:

أحدها: أنه جناية على النصوص، حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ عن ظاهره. والله تعالى خاطب الناس بلسان عربيٍ مبين ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والنبي ﷺ خاطبهم بأفصح لسان البشر، فوجب حمل كلام الله ورسوله ﷺ على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي، غير أنه يجب أن يصان عن التكييف والتمثيل في حق الله عز وجل.

الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله ﷺ عن ظاهره إلى معنى يخالفه

قول على الله بلا علم، وهو محرم لقوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ} ، ولقوله سبحانه: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} .

فالصارف لكلام الله تعالى ورسوله ﷺ عن ظاهره إلى معنى يخالفه قد قفا ما ليس له به علم، وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم كذا، مع أنه ظاهر الكلام.

الثاني: أنه زعم أن المراد به كذا لمعنى آخر لا يدل عليه ظاهر الكلام.

وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قولٌ بلا علم، فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام؟.

مثال ذلك: قوله تعالى لإبليس: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} فإذا صرف الكلام عن ظاهره وقال: لم يرد باليدين اليدين الحقيقيتين، وإنما أراد كذا وكذا. قلنا له: ما دليلك على ما نفيت؟، وما دليلك على ما أثبت؟. فإن أتى بدليل وأنّى له ذلك، وإلا كان قائلاً على الله بلا علم في نفيه وإثباته.

الوجه الرابع في إبطال مذهب أهل التعطيل:

أن صرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي

ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها، فيكون باطلاً، لأن الحق بلا ريب فيما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها.

الوجه الخامس: أن يقال للمعطل: هل أنت أعلم بالله من نفسه؟.

فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر الله عز وجل به عن نفسه صدق وحق؟.

فسيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم كلاما أفصح وأبين من كلام الله تعالى؟.

فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل تظن أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يعمي الحق على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟. فسيقول: لا.

هذا ما يقال له باعتبار ما جاء في القرآن.

أما باعتبار ما جاء في السنة:

فيقال له: هل أنت أعلم بالله من رسول الله ﷺ؟. فيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر به رسول الله عن الله صدق وحق؟.

فسيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أفصح كلاما وأبين من رسول الله ﷺ؟. فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أنصح لعباد الله من رسول الله ﷺ؟. فسيقول: لا.

فيقال له: إذا كنت تقر بذلك، فلماذا لا يكون عندك الإقدام

والشجاعة في إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ على حقيقته وظاهره اللائق بالله؟، وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك وصرفه إلى معنى يخالف ظاهره بغير علم؟، وماذا يضيرك إذا أثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه في كتابه أو سنة نبيه ﷺ، على الوجه اللائق به فأخذت بما جاء في الكتاب والسنة إثباتا ونفيا؟، أفليس هذا أسلم لك وأقوم لجوابك إذا سئلت يوم القيامة: {مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ} ؟، أو ليس صرفك لهذه النصوص عن ظاهرها وتعيين معنى آخر مخاطرة منك، فلعل المراد يكون على تقدير جواز صرفها غير ما صرفتها إليه.

الوجه السادس في إبطال مذهب أهل التعطيل:

أنه يلزم عليه لوازم باطلة، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

فمن هذه اللوازم:

أولاً: أن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلا حيث اعتقدوا أنه مستلزم أو موهم لتشبيه الله تعالى بخلقه، وتشبيه الله تعالى بخلقه كفر، لأنه تكذيب لقوله تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} .

قال نعيم ابن حماد الخزاعي أحد مشايخ البخاري رحمهما الله: (من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها) اه.

ومن المعلوم: أن من أبطل الباطل أن يجعل ظاهر كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ تشبيها وكفرًا أو موهما لذلك.

ثانيا: أن كتاب الله تعالى الذي أنزله تبيانا لكل شيء، وهدى للناس، وشفاء لما في الصدور، ونورًا مبينا، وفرقانا بين الحق والباطل، لم يبين الله تعالى فيه ما يجب على العباد اعتقاده في أسمائه وصفاته، وإنما جعل ذلك موكولاً إلى عقولهم، يثبتون لله ما يشاؤن، وينكرون ما لا يريدون. وهذا ظاهر البطلان.

ثالثا: أن النبي ﷺ وخلفاءه الراشدين وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها كانوا قاصرين أو مقصرين في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات، أو يمتنع عليه، أو يجوز. إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله تعالى وسمّوه تأويلاً.

وحينئذ إما أن يكون النبيصلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك، وعجزهم عن معرفته، أو مقصرين لعدم بيانهم للأمة. وكلا الأمرين باطل.

رابعا: أن كلام الله ورسوله ﷺ ليس مرجعا للناس فيما يعتقدونه في ربهم وإلههم، الذي معرفتهم به من أهم ما جاءت به الشرائع، بل هو زبدة الرسالات. وإنما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة، وما خالفها فسبيله التكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً، أو التحريف الذي يسمونه تأويلاً إن لم يتمكنوا من تكذيبه.

خامسا: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبته الله ورسوله ﷺ، فيقال في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ : إنه لا يجيء. وفي قوله صلى الله عليه وسلم: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا": إنه لا ينزل. لأن إسناد المجيء والنزول إلى الله مجاز عندهم. وأظهر علامات المجاز عند القائلين به

صحة نفيه ونفي ما أثبته الله ورسوله ﷺ من أبطل الباطل، ولا يمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره، لأنه ليس في السياق ما يدل عليه.

ثم إن من أهل التعطيل من طرد قاعدته في جميع الصفات، أو تعدى إلى الأسماء أيضا. ومنهم من تناقض فأثبت بعض الصفات دون بعض، كالأشعرية والماتريدية، أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه، ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل ينفيه أو لا يدل عليه.

فنقول لهم: نفيكم لما نفيتموه بحجة أن العقل لا يدل عليه، يمكن إثباته بالطريق العقلي الذي أثبتم به ما أثبتموه، كما هو ثابت بالدليل السمعي.

مثال ذلك: أنهم أثبتوا صفة الإرادة، ونفوا صفة الرحمة.

أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السمع والعقل عليها.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ} .

وأما العقل: فإن اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو وصف دليل على الإرادة.

ونفوا الرحمة قالوا: لأنها تستلزم لين الراحم، ورقته للمرحوم، وهذا محال في حق الله تعالى.

وأولوا الأدلة السمعية المثبتة للرحمة إلى الفعل، أو إرادة الفعل، ففسروا الرحيم بالمنعم، أو مريد الإنعام.

فنقول لهم: الرحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السمعية، وأدلة ثبوتها أكثر عددًا وتنوعا من أدلة الإرادة. فقد وردت بالاسم مثل: {الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ} والصفة مثل: {وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ} ، والفعل مثل: {وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ} .

ويمكن إثباتها بالعقل، فإن النعم التي تترى على العباد من كل وجه، والنقم التي تدفع عنهم في كل حين؛ دالة على ثبوت الرحمة لله عز وجل، ودلالتها على ذلك أبين وأجلى من دلالة التخصيص على الإرادة، لظهور ذلك للخاصة والعامة، بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة، فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس.

وأما نفيها بحجة أنها تستلزم اللين والرقة. فجوابه: أن هذه الحجة لو كانت مستقيمة لأمكن نفي الإرادة بمثلها، فيقال: الإرادة ميل المريد إلى ما يرجو به حصول منفعة أو دفع مضرة. وهذا يستلزم الحاجة، والله تعالى منزه عن ذلك.

فإن أجيب: بأن هذه إرادة المخلوق. أمكن الجواب بمثله في الرحمة، بأن الرحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق.

وبهذا تبين بطلان مذهب أهل التعطيل، سواء كان تعطيلاً عاما أم خاصا.

وبه علم أن طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتجوا به لذلك لا تندفع به شبه المعتزلة والجهمية، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي ﷺ ولا سلف الأمة وأئمتها، والبدعة لا تدفع بالبدعة، وإنما تدفع بالسنة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة، فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلاً عقليا، وأولتم دليله السمعي، فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفيناه بما نراه دليلاً عقليا، ونؤول دليله السمعي؟، فلنا عقول كما أن لكم عقولاً، فإن كانت عقولنا خاطئة فكيف كانت عقولكم صائبة؟، وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة؟، وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى.

وهذه حجة دامغة، وإلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشعرية والماتريدية، ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه، إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب، ويثبون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ إثباتا لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتنزيها لا تعطيل فيه ولا تحريف، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور.

تنبيه

علم مما سبق أن كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل.

أما تعطيل المعطل فظاهر، وأما تمثيله: فلأنه إنما عطل لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فمثل أولاً، وعطل ثانيا، كما أنه بتعطيله مَثَّلَهُ بالناقص.

وأما تمثيل الممثل فظاهر، وأما تعطيله فمن ثلاثة أوجه:
الأول: أنه عطل نفس النص الذي أُثبتت به الصفة، حيث جعله دالاً على التمثيل، مع أنه لا دلالة فيه عليه، وإنما يدل على صفة تليق بالله عز وجل.
الثاني: أنه عطل كل نص يدل على نفي مماثلة الله لخلقه.
الثالث: أنه عطل الله تعالى عن كماله الواجب، حيث مثله بالمخلوق الناقص.

فصل

اعلم أن بعض أهل التأويل أورد على أهل السنة شبهة في نصوص من الكتاب والسنة في الصفات، ادعى أن أهل السنة صرفوها عن ظاهرها، ليلزم أهل السنة بالموافقة على التأويل، أو المداهنة فيه.
وقال: كيف تنكرون علينا تأويل ما أولناه مع ارتكابكم لمثله فيما أولتموه؟.
ونحن نجيب بعون الله تعالى عن هذه الشبهة بجوابين: مجمل ومفصل.
أما المجمل فيتلخص في شيئين:
أحدهما: أن لا نسلم أن تفسير السلف لها صرف عن ظاهرها، فإن ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فإن الكلمات يختلف معناها بحسب تركيب الكلام، والكلام مركب من كلمات وجمل، يظهر معناها ويتعين بضم بعضها إلى بعض.
ثانيهما: أننا لو سلمنا أن تفسيرهم صرف عن ظاهرها، فإن لهم في

ذلك دليلاً من الكتاب والسنة، إما متصلاً، وإما منفصلاً، وليس لمجرد شبهات يزعمها الصارف براهين وقطعيات يتوصل بها إلى نفي ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

وأما المفصل: فعلى كل نص ادعى أن السلف صرفوه عن ظاهره.

ولنمثل بالأمثلة التالية: فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغزالى عن بعض الحنبلية أنه قال: "إن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء: الحجر الأسود يمين الله في الأرض. وقلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن. وإني أجد نَفَسَ الرحمن من قبل اليمن".

نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيميه (ص ٣٩٨، ج ٥) من "مجموع الفتاوى" وقال: (هذه الحكاية كذب على أحمد) .

المثال الأول: الحجر الأسود يمين الله في الأرض.

والجواب عنه: أنه حديث باطل، لا يثبت عن النبي ﷺ. قال ابن الجوزى في "العلل المتناهية": (هذا حديث لا يصح) . وقال ابن العربي: "حديث باطل، فلا يلتفت إليه". وقال شيخ الإسلام ابن تيميه: (روى عن النبي ﷺ بإسناد لا يثبت) اهـ. وعلى هذا: فلا حاجة للخوض في معناه.

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيميه: (والمشهور [يعني: في هذا الأثر] إنما هو عن ابن عباس، قال: الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه. ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه، فإنه قال: يمين الله في الأرض، ولم يطلق فيقول يمين الله، وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم المطلق، ثم فمن

صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه، وهذا صريح في أن المصافح لم يصافح يمين الله أصلاً، ولكن شبه بمن يصافح الله. فأول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله تعالى، كما هو معلوم عند كل عاقل) اه (ص ٣٩٨، ج ٦) : مجموع الفتاوى:.

المثال الثاني: "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن".

والجواب: أن هذا الحديث صحيح، رواه مسلم في الباب الثاني من كتاب القدر، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء"، ثم قال رسول ﷺ: "اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك ".

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث، وقالوا: إن لله تعالى أصابع حقيقة، نثبتها له كما أثبتها له رسوله ﷺ. ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين إصبعين منها أن تكون مماسة لها، حتى يقال: إن الحديث موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره. فهذا السحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض. ويقال: بدر بين مكة والمدينة، مع تباعد ما بينها وبينهما. فقلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن حقيقة، ولا يلزم من ذلك مماسة ولا حلول.

المثال الثالث: "إني أجد نَفَسَ الرحمن من قبل اليمن ".

والجواب: أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي

هريرة رضى الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: "ألا إن الإيمان يمان، والحكمة يمانية، وأجد نَفَسَ ربكم من قبل اليمن".

قال في "مجمع الزوائد": (رجاله رجال الصحيح، غير شبيب وهو ثقة) . قلت وكذا قال في "التقريب" عن شبيب: (ثقة، من الثالثة، وقد روى البخاري نحوه في التاريخ الكبير) .

وهذا الحديث على ظاهره، والنفَس فيه اسم مصدر ينفس تنفيسا، مثل فرّج يفرج تفريجا وفَرَجا. هكذا قال أهل اللغة، كما في "النهاية" و"القاموس" و"مقاييس اللغة"، قال في مقاييس اللغة: (النَّفس: كل شيء يفرج به عن مكروب) . فيكون معنى الحديث: أن تنفيس الله تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن. قال شيخ الإسلام ابن تيميه: "وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الأمصار، فبهم نَفَّسَ الرحمن عن المؤمنين الكربات" اه (ص ٣٩٨، ج ٦) "مجموع فتاوى شيخ الإسلام: لابن قاسم.

المثال الرابع: قوله: تعالى {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} .

والجواب: أن لأهل السنة في تفسيرها قولين:

أحدهما: أنها بمعنى ارتفع إلى السماء. وهو الذي رجحه ابن جرير قال في تفسيره بعد أن ذكر الخلاف: (وأولى المعاني بقول الله جل ثناؤه: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ} : علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته، وخلقهن سبع سماوات) اه. وذكره البغوي في تفسيره قول ابن عباس وأكثر مفسري السلف، وذلك تمسكا بظاهر لفظ {اسْتَوَى} ، وتفويضا لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله عز وجل.

القول الثاني: أن الاستواء هنا بمعنى القصد التام. وإلى هذا القول ذهب ابن كثير في تفسير سورة البقرة، والبغوي في تفسير سورة فصلت، قال ابن كثير: (أي: قصد إلى السماء، والاستواء هاهنا ضُمِّنَ معنى القصد والإقبال، لأنه عدي بإلى) . وقال البغوى: (أي: عمد إلى خلق السماء) .

وهذا القول ليس صرفا للكلام عن ظاهره، لأن الفعل {اسْتَوَى} اقترن بحرف يدل على الغاية والانتهاء، فانتقل إلى معنى يناسب الحرف المقترن به. ألا ترى إلى قوله تعالى: {عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} حيث كان معناها يَرْوَى بها عباد الله، لأن الفعل {يَشْرَبُ} اقترن بالباء فانتقل إلى معنى يناسبها وهو يروى، فالفعل يُضَمَّن معنى يناسب معنى الحرف المتعلق به ليلتئم الكلام.

المثال الخامس والسادس: قوله تعالى في سورة الحديد: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} ، وقوله في سورة المجادلة: {وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} .

والجواب: أن الكلام في هاتين الآيتين حق على حقيقته وظاهره. ولكن ما حقيقته وظاهره؟.

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون مختلطا بهم، أو حالاً في أمكنتهم؟

أو يقال: أن ظاهره وحقيقته أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطا بهم علما وقدرةً وسمعا وبصرًا وتدبيرًا وسلطانا، وغير ذلك

من معاني ربوبيته، مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه؟.

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق، ولا يدل عليه بوجه من الوجوه، وذلك لأن المعية هنا أضيفت إلى الله عز وجل، وهو أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته، ولأن المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، وإنما تدل على مطلق المصاحبة، ثم تفسر في كل موضع بحسبه.

وتفسير معية الله تعالى لخلقه بما يقتضي الحلول والاختلاط باطل من وجوه:

الأول: أنه مخالف لإجماع السلف. فما فسرها أحد منهم بذلك، بل كانوا مجمعين على إنكاره.

الثاني: أنه مناف لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف. وما كان منافيا لما ثبت بدليل كان باطلاً بما ثبت به ذلك المنافي. وعلى هذا فيكون تفسير معية الله لخلقه بالحلول والاختلاط باطلاً بالكتاب والسنة والعقل والفطرة وإجماع السلف.

الثالث: أنه مستلزم للوازم باطلة لا تليق بالله سبحانه تعالى.

ولا يمكن لمن عرف الله تعالى وقدره حق قدره، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن، أن يقول: إن حقيقة معية الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطا بهم أو حالاً في أمكنتهم، فضلاً عن أن تستلزم ذلك. ولا يقول ذلك إلا جاهل باللغة، جاهل بعظمة الرب جل وعلا.

فإذا تبين بطلان هذا القول تعين أن يكون الحق هو القول الثاني، وهو أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطا بهم علما وقدرة وسمعا وبصرًا وتدبيرًا وسلطانا، وغير ذلك مما تقتضيه ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه.

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب، لأنهما حق، ولا يكون ظاهر الحق إلا حقا، ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبدًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه في "الفتوى الحموية" (ص ١٠٣، ج ٥) من "مجموع الفتاوى" لابن القاسم: (ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: {يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا} إلى قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها: أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن، عالم بكم، وهذا معنى قول السلف إنه معهم بعلمه (كان هذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه. لأنه إذا كان معلوما أن الله تعالى معنا مع علوه، لم يبق إلا أن يكون مقتضى هذه المعية أنه تعالى عالم بنا، مطلع شهيد، مهيمن، لا أنه معنا بذاته في الأرض.) ، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته. وكذلك في قوله: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلاّ هُوَ رَابِعُهُمْ} إلى قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} الآية.

ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: "لا تحزن إن الله معنا" كان هذا أيضا حقا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الإطلاع والنصر والتأييد) .

ثم قال: "فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع

يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر. فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها، وإن امتاز كل موضع بخاصية، فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق، حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها" اهـ.

ويدل على أنه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق: أن الله تعالى ذكرها في آية المجادلة بين ذكر عموم علمه في أول الآية وآخرها، فقال: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلاّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاّ هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} .

فيكون ظاهر الآية: أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده، وأنه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم، لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض.

أما في آية الحديد فقد ذكرها الله تعالى مسبوقة بذكر استوائه على عرشه، وعموم علمه متلوة ببيان أنه بصير بما يعمل العباد، فقال: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} .

فيكون ظاهر الآية: أن مقتضى المعية علمه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه، لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه

معهم في الأرض، وإلا لكان آخر الآية مناقضا لأولها، الدال على علوه واستوائه على عرشه.

فإذا تبين ذلك أن مقتضى كونه تعالى مع عباده أنه يعلم أحوالهم، ويسمع أقوالهم، ويرى أفعالهم، ويدبر شؤونهم، فيحي ويميت، ويغني ويفقر، ويؤتي الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء، إلى غير ذلك مما تقتضيه ربوبيته وكمال سلطانه، لا يحجبه عن خلقه شيء. ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة، ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة.(وقد سبق أن المعية في اللغة العربية لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان.)

قال شيخ الإسلام ابن تيميه في "العقيدة الواسطية" (ص ١٤٢، ج ٣) من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم، في فصل الكلام على المعية، قال: "وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه من أنه فوق العرش، وأنه معنا، حق على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة"اه.

وقال في "الفتوى الحموية" (ص ١٠٢ ١٠٣، ج ٥) من المجموع المذكور: "وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته. ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك يناقض بعضه بعضا البتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ} ، وقوله ﷺ: "إذا قام أحدكم إلى

الصلاة فإن الله قِبَلَ وجهه" ونحو ذلك، فإن هذا غلط. وذلك: أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} .

فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال: "والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه " اهـ

واعلم أن تفسير المعية بظاهرها على الحقيقة اللائقة بالله تعالى لا يناقض ما ثبت من علو الله تعالى لذاته على عرشه، وذلك من وجوه ثلاثة:

الأول: أن الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض، وما جمع الله بينهما في كتابه فلا تناقض بينهما.

وكل شيء في القرآن تظن فيه التناقض فيما يبدو لك فتدبره حتى يتبين لك لقوله تعالى: {أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً} ، فإن لم يتبين لك فعليك بطريق الراسخين في العلم، الذين يقولون: {آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} . وكِلِ الأمر إلى مُنْزِلِه الذي يعلمه.

واعلم أن القصور في علمك أو في فهمك وأن القرآن لا تناقض فيه.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام في قوله فيما سبق: (كما جمع الله بينهما) .

وكذلك ابن القيم كما في "مختصر الصواعق" لابن الموصلي (ص ٤١٠، ط الإمام) في سياق كلامه على المثال التاسع مما قيل إنه مجاز، قال: "وقد أخبر الله أنه مع خلقه مع كونه مستويا على عرشه، وقرن بين الأمرين كما قال تعالى:" وذكر آية سورة الحديد، قال تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} ، ثم قال: "فأخبر أنه خلق السماوات والأرض، وأنه استوى على عرشه، وأنه مع خلقه يبصر أعمالهم من فوق عرشه، كما في حديث الأوعال: "والله فوق العرش يرى ما أنتم عليه"، فعلوه لا يناقض معيته، ومعيته لا تبطل علوه، بل كلاهما حق" اهـ.

الوجه الثاني: أن حقيقة معنى المعية لا يناقض العلو، فالاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا. ولا يعد ذلك تناقضا، ولا يفهم منه أحد أن القمر نزل في الأرض. فإذا كان هذا ممكنا في حق المخلوق، ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه من باب أولى، وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيميه في "الفتوى الحموية" (ص ١٠٣) المجلد الخامس من "مجموع الفتاوى" لابن القاسم، حيث

قال: (وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة، من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا أو النجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي، لمجامعته لك وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة) اه.

وصدق رحمه الله تعالى، فإن من كان عالما بك، مطلعا عليك، مهيمنا عليك، يسمع ما تقول، ويرى ما تفعل، ويدبر جميع أمورك؛ فهو معك حقيقة، وإن كان فوق عرشه حقيقة، لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

الوجه الثالث: أنه لو فرض امتناع اجتماع المعية والعلو في حق المخلوق، لم يلزم أن يكون ذلك ممتنعا في حق الخالق، الذي جمع لنفسه بينهما، لأن الله تعالى لا يماثله شيء من مخلوقاته، كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} .

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيميه في "العقيدة الواسطية" (ص ١٤٣، ج ٣) من "مجموع الفتاوى"، حيث قال: (وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو عليٌّ في دنوه، قريب في علوه) اه.